

العمال والتجارة

AL MAL WALTEGARA

الحكومة الجديدة في الميزان

المشاكل الاقتصادية من وجهة نظر رجال الأعمال

نحو تطوير السياسة الضريبية في مصر

ضريبة المبيعات ومشكلة تطبيقها

على السلع الرأسمالية

بنوك وعمالاء متعشرون وحكم أقدنا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



رأس المال
المصدر والمذفوع
١٢٢ مليون دولار أمريكي

رأس المال
المخصص به
٥٠٠ مليون دولار أمريكي

بنك فيصل الإسلامي المصري

شركة مساهمة مصرية

نتائج البنك

في نهاية الربع الثالث من العام المالي الحالي

بيان بالنتائج المحققة	٢٠٠٤/٩/٣٠ م	٢٠٠٣/٩/٣٠ م	معدل النمو
أولاً: المؤشرات الرئيسية:			
• إجمالي أصول البنك.	١٥٤٩٢	١٤٠٠١	١٠,٦٥ %
• جملة ودائع العملاء.	١٢٨٥٤	١٢١٥٥	١٣,٩٨ %
• أرصدة عمليات التوظيف.	١٢٤٤٧	١١٨٦٦	٤,٩ %
• الاستثمارات المالية.	٢٠٦٩	١٢١٥	٧٠,٢٩ %
• أرصدة المخصصات.	٨٧٥	٨١٨	٦,٩٧ %
• حقوق الملكية.	٥٤٨	٣٧٤	٤٦,٥٢ %
ثانياً: النسب المالية:			
• الودائع / إجمالي الأصول.	٨٩,٤٣ %	٨٦,٨٢ %	—
• جملة أرصدة التوظيف والاستثمار / إجمالي الأصول	٩٣,٧٠ %	٩٣,٤٣ %	—
• حقوق الملكية / إجمالي الأصول.	٣,٥٤ %	٢,٦٧ %	—
• حقوق الملكية / إجمالي الالتزامات.	٣,٦٧ %	٢,٧٤ %	—
• المخصصات / أرصدة عمليات التوظيف.	٧,٠٣ %	٦,٨٩ %	—

فروع البنك

- **فروع الجيزة:** (١٤٩) شارع التحرير - ميدان الجلاء - الدقى .
- **فروع القاهرة:** (٣) شارع ٢٦ يوليو - القاهرة .
- **الفروع الأخرى:** الأزهر - غمرة - مصر الجديدة - الدقى - أسيوط - سوهاج - الإسكندرية - دمنهور - طنطا - بنها - المنصورة - المحلة الكبرى - السويس - الزقازيق .

- **الإدارة العامة لأمناء الاستثمار:** لخدمتكم في المجالات العقارية والاستثمارية

ومقرها ١٧ شارع الفالوجا - العجوزة - ت: ٣٠٣٦٤٠٨

www.faisalbank.com.eg

مجلة المال والتجارة

علمية - اقتصادية - مالية - عامة - تصدر شهريا

العدد ٤٢٧ - نوفمبر ٢٠٠٤ م

رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير
أحمد عاطف عبد الرحمن
نائب رئيس التحرير
أ. د. / طلعت أسعد
نائب رئيس التحرير
أ. د. / كامل عمارة

هيئة المحكمين

أ. د. / شوقي حسين عبدالله
أ. د. / يسرى خضر إسماعيل
أ. د. / علي أحمد شاكر
أ. د. / محمد عثمان إسماعيل
أ. د. / سعيد توفيق عباس
أ. د. / أحمد سالم الزيات
أ. د. / الدسوقي حامد أبو زيد
أ. د. / محيي الدين الأزهرى
أ. د. / منصور حامد حسن
أ. د. / عصام الدين العناني
أ. د. / السيد حمدي المعاز
أ. د. / عبدالله أمين جماعة
أ. د. / شوقي سيف النصر
أ. د. / سعد السعيد عبدالرازق
أ. د. / محمد محمود يوسف

في هذا العدد

- كلمة العدد
- ٢ رئيس التحرير
- ٤ دكتور / حسن سيد عويس
- ٢٠ اتفاقية الجات وانعكاساتها على مهنة المحاسبة والمراجعة في الدول العربية هند عبد اللطيف إسكندر
- المشاكل الاقتصادية من وجهة نظر رجال الأعمال
- ٢٤ نحو تطوير السياسة الضريبية في مصر من جمعية رجال الأعمال بالإسكندرية
- ٣٦ الضرائب الدولية الأستاذ / عبدالله العادلى
- ٤٢ ضريبة المبيعات ومشكلة تطبيقها على السلع الرأسمالية تقديم / نادية الصباحى
- متطلبات الحكومة المبدعة (سؤال وجواب حول الخصم والإضافة)
- ٤٥ بنوك وعملاء متعثرين وحكم أفتدينا د. / محمد الباسان

القسم الأول خاص بنشر الأبحاث المحكمة وفقا لقواعد النشر العلمى المتعارف عليها عن طريق الأساتذة كل فى تخصصه

ثمن النسخة

جمهورية مصر العربية جنيهان
سوريا ٥٠ ل.س
ليبيا ٥٠٠ درهم
لبنان ٢٥٠٠ ليرة
العراق ١٠٠٠ فلس
الأردن ١ دينار
السعودية ١٠ ريال
البحرين ١٠٠٠ دينار
الكويت ٨٠٠ فلس
قطر ١٠٠٠ ريال
عمان ١٠٠٠ ريال
اليمن ١٠٠٠ ريال
البحرين ١٠٠٠ دينار
الكويت ٨٠٠ فلس
قطر ١٠٠٠ ريال
عمان ١٠٠٠ ريال
اليمن ١٠٠٠ ريال

الإشتراكات

- الاشتراكات السنوية ٢٤ جنيها مصريا داخل جمهورية مصر العربية أو ما يعادلها بالدولار الأمريكى فى جميع الدول العربية
- ترسل الاشتراكات بشيك أو حوالة بريدية باسم مجلة المال والتجارة على العنوان أدناه
- الإصدارات يتفق عليها مع الإدارة

١١ شارع مريت باشا - ميدان التحرير - القاهرة تليفون : ٥٧٤٤٦٢٠ - ٥٧٤٢١٩٠ فاكس : ٥٧٤٢١٩٠



الحكومة الجديدة في الميزان

كلمة العدد

بقلم

محاسب

أحمد عاطف عبد الرحمن

رئيس مجلس الإدارة

الـ ٥٠ ٪ عمال وفلاحين ولقد تحدثنا عنها الكثير ... حرام هذه الحماية لجانب من الشعب على حساب الشعب ... حرام هذه القسمة الظالمة وتفتيت الأسرة الواحدة لقد وضعناها بإرادتنا وتركناها ليرتفع كل من يريد أن يتسلق جدران السلطة تحت وهم ومواصفات ومعايير وضعها البعض منا لخدمة أغراضهم الخاصة حتى تحول بعض الضعاف إلى حيتان عاثت في البلاد فساداً وأصبحت تتحكم في كل شئ في تعطيل القوانين ومعاربة كل فرصة قد تلوح في الأفق من أجل رغيف عيش نظيف أو قطعة لحم غير ملوثة بمنرق الآخرين من هنا وهناك وإلى متى سنظل ندهن رؤوسنا في الرمال .

إننا عندما نذهب إلى الحج نشعر بالعجز عندما نسعى أن جزء من الأضحيات يذهب لفقراء مصر ... مصر كانت قبل بداية

للغاية لأن ليس لها أمامها من خيارات بل أمامها تحديات وتراكمات ماضى شارك البعض فيه ولكن التركيبة الحكومية والحزبية كانت وراء الكثير إن لم يكن معظم المشاكل التي نعاني منها ... فقد حاربنا مراكز قوى في الماضى ولكن تركنا الحبل على الغارب لكل من يريد أن يبال ما يريد على حساب شعب ... غابت عنه حريته فترة من الزمن ومازال يعاني من غيبتها في ظل نظام حزبي لا يحمل منه إلا الإسم لأنه لا يوجد في العالم حزب مباح له ومستباح له إمكانيات دولة وأحزاب هزيلة لا حول لها ولا قوة وجميع الأحزاب حاكم ومحكوم تفتقد القاعدة الشعبية فالحقيقة المؤلمة أن كل من يدور ويشترك في تلك الحياة الحزبية لا يتعدى ١ ٪ من مجموع الشعب ومعظمهم أصحاب مصالح شخصية ومتسلقين - والجانب الأكبر يخفى وراء نسبة

جاءت التعديلات إن لم تكن التغييرات إن صح التعبير في الحكومة في وقت وصل فيه الحال إلى درجة المحال .

الجنبيه أصبح في خبر كان وفي تدهور مستمر وأصبح الوضع الاقتصادي في حاجة إلى علاج جذري وإلى كونسلتو من خبراء الاقتصاد فالمجموعة الاقتصادية القائمة حالياً برئاسة الدكتور بطرس غالى وبمشاركة وزير الاستثمار الدكتور محمود محيى الدين وهو أحد المتعاونين معه في مشوار حياته الوزارية فهو ليس غريب عليه وبالنسبة لوزير التجارة الخارجية والصناعة فهو شخصية مختارة بإقتان الحقيقة مجموعة اقتصادية جديدة ويتشكيل جديد وتحمل بين أيديها بشارت أمل في مستقبل مليء بالضباب لشعب عانى ويعانى الكثير من أجل لقمة العيش نظيفة غير ملوثة .

إن مهام هذه المجموعة خطيرة

الثورة ترسل بالمعونات للسعودية وكانت تشغل نفقات محلها وكسوة الكعبة المشرفة بها جزء من نفقات ميزانية الحكومة المصرية وكان لمصر تكية ليأكل منها فقراء مكة وهذا حالنا في الماض والأآن نستجدى لقمة العيش مما يدعونا للتساؤل لماذا هذا الذل ونحن لدينا مقومات النجاح ومن الكفاية الكثير... من أوصلنا إلى هذا القدر من المهانة حقيقة أن هناك خلل سياسى وتلاه خلل اقتصادى وتبعه الخلل الاجتماعى... كل هذا يرجع إلى غياب الحرية وغياب الرغبة فى الإصلاح السياسى وتعديل الدستور .

إن نسبة القطيع هذه لا مكان لها بعد أن افترش المثقفون الشوارع بحثاً عن عمل وبعد أن عرفت الرأسمالية الوطنية طريقها إلى السجون بعد أن تمثروا مع البنوك فى ظل الخلل الاقتصادى الذى أصاب البلاد .

إن الحكومة هى حكومة عمل ليس لها طابع سياسى ولكن التصاقها بالحزب الحاكم إسما... نخشى أن يمتد إلى أذائها فترجع ريمة لعاداتها القديمة وكأننا ننادى فى ماله .

إن المجموعة الاقتصادية الجديدة نتمنى أن تعمل من خلال برنامج وخطة عمل لا تتغير بتغير

الوزير وأن تكون قوية فى مواجهة رموز الفساد .

إن الرئيس مبارك إن كان رمزاً للطهارة فقد أعياء الحيل أمام قلة من الانتهازيين أو الفاشلين سمعت إلى فترة من حكمه... بطلانة من مخلفات الماضى من ذوى الميول الشمولية وقد بدأت مرحلة التخلص منها واحد وراء الآخر ونتمنى أن يعيد الواجهة المشرفة للحكم بأشخاص ووجوه جديدة... إن مصر ولادة ولديها الكثير من الخبرات من القطاع الخاص الغير ملوث والذي يحب بلده بكل إخلاص هذا مالايعرفه طبقة المنتفعين المنتشرين فى الأجهزة السياسية والتنفيذية من بقايا الماضى أو من ثبت فشلهم بحكم الخبرة والتجربة .

إن مشوار الحكومة طويل وشاق ومملوء بالأشواك وإن مصر الآن بل وكل شعب مصر يضع يده على قلبه على الأمل الذى تعلقه على أكتاف الحكومة الجديدة ويجب أن يضاحبه إصلاح سياسى يكفى أن يقود الشاب الناجح جمال مبارك الذى ظلمه البعض رغم أنه مواطن مصرى يحمل ما يحمله كل مواطن مصرى وله كل الحقوق وعليه كل الواجبات لعله يواجه النجاح الذى غاب عن من سبقوه من ممن شاخو

فى الحكم والذين عفى عليهم الزمن من فساد الأسلوب وفساد البطلانة وعدم طهارة اليد .

على الحكومة ألا تحامى على حساب المصلحة العامة لقد قال الدكتور بطرس غالى أن خسائر الجمارك ثلاثة مليارات ونصف ونحن نقول أن هذا المبلغ يمكن توفيره من خلال ترشيد الإنفاق الحكومى فى وزارة الإعلام فقط ذات الخمسين قناة وأقمار صناعية وصحافة أخذت من القطاع الخاص الكثير فى إنشاء مطابع تجارية بعيدة عن الصحافة والعمل الصحفى ومطابع حكومية هنا وهناك تبلغ فى مجملها ١٥ مليار جنيه .

لقد أنفقت الحكومة مليارات ومليارات وكان هناك سقفة واستنزاف للمال العام بلا رقيب وبلا وازع من ضمير لشعب يعيش أكثر من نصفه دون حد الفقر وهذا البذخ الإعلامى والانفصالات الحكومى فى مشروعات ليس من اختصاص الحكومة بل هى من صميم عمل القطاع الخاص .

الترشيح مطلوب والتوجيه مطلوب... والتحفظ من أجل المصلحة العامة من أجل مستقبل أفضل ونزيدها حرية مرشدة وليست حرية مدمرة .

إطار مقترح للإدارة البيئية بالتطبيق على قطاع الأسمنت في مصر

دكتور/ حسن سيد عويس أبو سريع

محاسب / بشركة أسمنت طره

استكملاً لما سبق نشره
في العدد السابق

الفصل الثالث الإطار المقترح

مقدمة :

تناول الباحث في الفصلين السابقين الإطار النظري للإدارة البيئية في معظم الدول المتقدمة ، وكذلك الجهود المبذولة للتوافق مع المتطلبات المحلية والدولية المتعلقة بالإدارة البيئية ، بالإضافة إلى أهم السياسات البيئية التي تتبعها أكبر شركات الأسمنت العالمية .

وفي هذا الفصل يحاول الباحث وضع إطار مقترح للإدارة البيئية وإجراءات تدعيم هذا الإطار من خلال :-

المبحث الأول : الإطار المقترح للإدارة البيئية .
المبحث الثاني : إجراءات تدعيم الإطار المقترح .

المبحث الأول

الإطار المقترح للإدارة البيئية

يعتبر الاعتراف بالنفقات البيئية هو نقطة البداية لقياس النفقات البيئية والإفصاح عنها ، ويهدف هذا المبحث إلى اقتراح إطار يتناسب مع البيئة المصرية مع الاستفادة بتجارب الدول التي سبقتنا في هذا المجال وذلك من خلال :-
أولاً : الإطار المقترح للإفصاح عن نفقات الإدارة البيئية :

إن صعوبة قياس أثر النفقات البيئية يجب ألا يحول دون تطبيق عملية القياس ، وإن كانت نتائج هذا القياس تقريبية لأن استخدام المقاييس التقريبية أفضل بكثير من عدم القياس نهائياً .

ويرى الباحث أن الإطار المقترح لقياس النفقات البيئية يجب أن يشتمل على ما يلي :-
١ - الاعتراف بالنفقات البيئية :

يقترح الباحث الإطار التالي للاعتراف بالنفقات البيئية في شركات الأسمنت :-
أ - الاعتراف بالتكاليف البيئية :

يجب الاعتراف بالتكاليف البيئية في الفترة التي يتم تحديدها فيها ، أما إذا كانت تكاليف

بيئية رأسمالية فيجب توزيعها على السنوات التي ستستفيد منها وذلك كما يلي :-

● التكاليف البيئية المستقبلية .

وهنا يجب التفرقة بين حالتين هما :-

- التكاليف البيئية المستقبلية ذات الصلة بأحداث أو عمليات تمت في الماضي .

وهنا يجب أن تحتاط الشركات بعمل مخصص لمواجهة هذه التكاليف المتوقعة .

- التكاليف البيئية ذات الصلة بأحداث أو عمليات مستقبلية .

وهنا يمكن الاعتراف بها كملحوظة في القوائم المالية .

ب - الاعتراف بالمصروفات البيئية :

- يجب الاعتراف في القوائم المالية بالمصروفات البيئية التي تخص فترة أو فترات سابقة سواء كانت للتخلص من التلوث الذي حدث لموقع معين في فترة سابقة ، أو للتخلص من المخلفات التي ينتج عنها مخاطر ولم تكن معروفة للإدارة في الفترة السابقة ، كما يجب الاعتراف بالغرامات والجزاءات والتعويضات .

ج - الاعتراف بالالتزامات البيئية :

سواء كانت الالتزامات البيئية إجبارية أي : بقوة القانون أم اختيارية ويجب أن تحتاط الشركة لهذه الالتزامات باختيار أفضل طريقة للتقدير ، وفي حالة صعوبة التقدير السليم يجب ذكر أسباب ذلك .

د - الاعتراف بالأصول البيئية :-

التكاليف الرأسمالية المتمثلة في أصول

وتجهيزات تتعلق بالأنشطة البيئية تعتبر أصولاً ثابتة تظهر في الميزانية منفصلة عن باقي الأصول الثابتة ، وتحمل الفترات المالية المستفيدة بمقدار إهلاك هذه الأصول .

٢ - قياس النفقات البيئية :

إن قياس النفقات البيئية يتطلب تحديد كل من المناهج المستخدمة في القياس وكذلك متطلبات القياس المحاسبى للنفقات البيئية ، وذلك كما يلي :-

أ - مناهج القياس :

● استخدام منهج التكلفة الجارية :

يستخدم منهج التكلفة الجارية في قياس النفقات البيئية التي قامت الشركة بإنفاقها فعلاً .

● استخدام منهج القيمة الحالية :

ويستخدم منهج القيمة الحالية في قياس الالتزامات البيئية ، وهو الأمر الذي يتطلب تحديد النفقات المتوقعة لإعادة تجديد أو إزالة الموقع في الفترة الحالية .

ب - متطلبات قياس النفقات البيئية :

ويتطلب ذلك قيام الشركة بتحديد كل من المساهمات البيئية الموجبة والسالبة المرتبطة بمسئوليتها البيئية سواء كانت إجبارية أم اختيارية .

ج - قياس مصروفات الحد من التلوث :

المصروفات الإيرادية : وتحمل هذه المصروفات على حساب الأرباح والخسائر .

د - قياس منافع الأداء البيئي :

إن قياس منافع الأداء البيئي يتطلب تحديد ما يلي :-

● المدخل الذى يعتمد عليه الأسلوب المقترح: نظراً لاختلاف أساليب القياس البيئي فإن الأسلوب المقترح لقياس المنافع المرتبطة بالأداء البيئي فى شركات الأسمت يعتمد على الجمع بين التكلفة والمنفعة لهذا الأداء حيث تقاس التكاليف المرتبطة بالبرامج والأنشطة البيئية التى تولد عنها المنافع البيئية لغرض معالجتها المعالجة التى تظهرها بوضوح فى حساب الأرباح والخسائر للشركة ، وفى مرحلة منفصلة حيث يتم التقييم السليم لأداء الشركة الاقتصادى والبيئي ، وحتى يمكن التعرف على السبب فيما إذا كان هناك إخفاق فى الأداء الاقتصادى ، أما المنافع فتقاس قياساً كمياً بوحدات تناسب الهدف من القيام بالأنشطة البيئية .

● أبعاد الأسلوب المقترح لقياس منافع الأداء البيئي :-

إن الأسلوب المقترح لقياس المنافع البيئية فى الشركة يتضمن أبعاد ثلاثة هى :-

البعد الأول : قياس مدخلات البرامج والأنشطة البيئية - أى تكاليف المنافع البيئية - قياساً نقدياً طبقاً لقواعد المحاسبة المتعارف عليها .

البعد الثانى : قياس مخرجات البرامج والأنشطة البيئية - أى : المنافع البيئية - قياساً كمياً حسب تأثيرها على الفئات المستفيدة منها والهدف من قيام الشركة بها وبوحدات

قياس تتفق وطبيعة المنفعة البيئية .

البعد الثالث : مقابلة المخرجات فى شكل منافع بالمدخلات فى شكل جهود مبدولة لتقديم هذه المنافع ، حتى يتحقق الهدف من استخدام الوظيفة البيئية للمحاسبة فى قياس مسئولية وتقييم الأداء البيئي للشركة .

● أبعاد أسلوب القياس المقترح لقياس تكاليف الأداء البيئي :

البعد الأول : القياس النقدي للمدخلات . ويتم القياس النقدي لهذه المدخلات وفقاً للأسس المحاسبية المعتادة .

البعد الثانى : القياس الكمي غير النقدي للمخرجات (النتائج) .

وذلك بالاستعانة بالمتخصصين فى قياس المخرجات .

البعد الثالث : ربط المدخلات بالمخرجات لتقييم الأداء البيئي .

وإذا كان الهدف من قياس النفقات البيئية للشركة هو الوصول إلى تقييم عادل لأدائها فإنه يمكن تبويب عناصر نفقات الأداء البيئي إلى مجموعة من التبويبات تفيد فى هذا الشأن منها :-

- تبويب النفقات البيئية حسب الأنشطة التى يتضمنها نطاق المسئولية البيئية .

- تبويب النفقات البيئية من زاوية البعد الزمنى ، ويفيد هذا التبويب عندما تظهر فى حساب الأرباح والخسائر تكاليف أكثر أو أقل مما يخص الفترة التى يعد عنها الحساب ، أما التكاليف

المتعلقة بسنوات ماضية فتعتبر تعديلاً لمصافى الأرباح فى تلك السنوات .

- تبويب النفقات (التكاليف) البيئية من زاوية درجة الالتزام ، حيث يفيد ذلك التبويب فى تقييم الأداء والمقارنة بين الشركات وبعضها البعض .

ويعتقد الباحث أنه كلما ظهرت فى قائمة الدخل نفقات بيئية اختيارية كلما دل ذلك على ارتفاع درجة تحمل الشركة لمسئوليتها البيئية ، وارتفاع البعد البيئى فى أنشطتها . وهكذا نجد أن الاعتراف بالنفقات البيئية وقياسها هو نقطة البداية لتطبيق الإطار المقترح .

٣ - الإفصاح عن نفقات الإدارة البيئية :

يقترح الباحث أن يتم الإفصاح فى القوائم المالية المنشورة والتقرير البيئى السنوى كما يلى :-

أ - الإفصاح عن الأصول والالتزامات البيئية :

يجب أن تظهر قائمة المركز المالى للشركة الأصول البيئية والالتزامات البيئية بالإضافة إلى المخصصات المرتبطة بالبيئة .

ب - الإفصاح عن النفقات البيئية المحملة على قائمة الدخل والخسائر الطارئة :

وتشمل جميع النفقات الجارية التى تخص الفترة المالية وتحمل على قائمة الدخل وتظهرها فى بند مستقل ، أما فيما يتعلق بالإفصاح عن الخسائر الطارئة فينبغى الإفصاح عن طبيعة وقيمة الالتزام الطارئ، وتوقع حدوث خسائر إضافية ، وكذلك إجمالى

المبلغ المستحق ، وتقدير الخسائر المحتملة أو حقيقة صعوبة التقدير وأسبابه .

ويعتقد الباحث أن الإفصاح عن النفقات البيئية فى القوائم البيئية والإيضاحات المتممة ، يساعد فى فهم القوائم المالية واتخاذ القرارات الاستثمارية المفيدة .

ثانياً : الإطار المقترح للتقرير عن الأداء البيئى :

لكى تكون التقارير المحاسبية معبرة بصدق عن أداء الشركة ينبغى ألا تهتم بجانب على حساب آخر ، بل يجب أن تتناول كلا من الأداء الاقتصادى والبيئى ، وفى سبيل ذلك فإن الباحث سوف يتناول نماذج مقترحة للتقارير تحقق هدف توصيل الأداء الاقتصادى والبيئى للشركات من خلال النقاط التالية :-

١ - النماذج المقترحة للتقرير عن النفقات البيئية :

بالنظر إلى التقارير المالية فى الشركات الملوثة للبيئة وطبقاً لمعايير المحاسبة المصرية والقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ، والمتمثلة فى المركز المالى وقائمة الدخل والتدفقات النقدية والتغير فى حقوق المساهمين والإيضاحات المتممة للقوائم المالية ، يقترح الباحث :-

(أ) قائمة الدخل :

قائمة الدخل بوضعها العالى لا تظهر بوضوح جهود الشركة فى القيام بمسئوليتها البيئية ، ولتغلب على هذا الإخفاق يجب أن يتم التقرير عن النفقات البيئية بشكل مستقل فى قائمة الدخل لتحقيق الأهداف التالية :

١ - التعرف على مدى قيام الشركة بمسئوليتها

بند مستقل (مدفوعات لاقتناء أصول
ثابتة بيئية) .

٣ - التدفقات النقدية من أنشطة التمويل :
ويظهر بها المبالغ المدفوعة أو المحصلة
والخاصة بالأصول أو الخصوم البيئية ،
وكذلك سداد القروض الخاصة بالأصول
البيئية أو المبالغ المقرضة لشراء أصول
بيئية (٣) .

٢ - الهيكل المقترح للتقرير :
يجب أن يحتوى التقرير البيئى على الحد الأدنى
من المعلومات التى تفى باحتياجات المستثمرين
وحملة الأسهم وجماعات الضغط البيئى والتى
تتمثل فى المعلومات الوصفية والمعلومات
الرقمية ومؤشرات الأداء البيئى على النحو
التالى (٤) :-

أ - المعلومات الوصفية :-
ويحتوى على معلومات نوعية وتظهر فى
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية وتشمل :
وصف الشركة ، السياسة البيئية ، نظام الإدارة

البيئية من خلال استقلالية البنود المرتبطة
بالأنشطة الداخلية ضمن نطاق المسؤولية
البيئية للشركة .

٢ - التقييم السليم لأداء الشركة وخاصة فيما
يتعلق بالأداء البيئى حتى يكون هناك أساس
سليم للمقارنة بين الشركات وبعضها ... (١) .
(ب) الميزانية العمومية :

والنموذج المقترح لتوصيل الأداء البيئى من
خلال الميزانية يتمثل فى التقرير عن الإنفاق
الرأسمالى المستثمر لأغراض بيئية فى شكل
بنود مستقلة ، حيث يتم التقرير عنها فى
الميزانية طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف
عليها والمرتبطة بمعالجة الأصول الثابتة عموماً
والحسابات الأخرى المرتبطة بها ... (٢) .

(ج) قائمة التدفقات النقدية :-

يقترح الباحث أن تتضمن قائمة التدفقات
النقدية لشركة الأسهمت فى أجزائها الثلاث ما
يلى :-

١ - بالنسبة للتدفقات النقدية من أنشطة
التشغيل :-

يتم إظهار التدفقات النقدية من (عن)
الأنشطة البيئية ، وذلك بدلاً من دمجها
فى بند متحصلات أخرى أو مدفوعات
أخرى .

٢ - التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار :

ويظهر بها المبالغ المدفوعة لشراء أصول
بيئية بدلاً من دمجها فى بند مدفوعات
لاقتناء أصول ثابتة ، على أن تظهر فى

(١) وإند قام الباحث بإعداد قائمة دخل لإحدى شركات
الأسمنت عن عام ٢٠٠٢ بعد تطبيق للنموذج المقترح .

(٢) قام الباحث بفصل الأصول البيئية لإحدى هذه الشركات
عن باقى الأصول الثابتة ، وكذلك مخصص الإهلاك
المرتبطة بالأصول البيئية عن إجمالى مخصصات الأصول
الثابتة ، بالإضافة إلى فصل الالتزامات البيئية عن
الالتزامات المتداولة فى ميزانية نفس الشركة لعام ٢٠٠٢ .

(٣) قام الباحث بإعداد نموذج مقترح لقائمة التدفقات النقدية
لإحدى الشركات الملونة للبيئة فى ٢٠٠٢/١٢/٣١ بعد
تعديلهما بالآثار البيئية .

(٤) قام الباحث بإعداد نموذج مقترح للتطبيق فى إحدى
الشركات الملونة للبيئة عن عام ٢٠٠٢ بعد تطبيق النموذج
المقترح .

الفاقد ومصاريف التخلص من الفاقد
(التفايات) ، تكاليف تجنب لمنع التلوث ،
تخفيض تكاليف شراء المواد نتيجة لإعادة
التدوير .

ويعتقد الباحث أن التقرير عن الأداء البيئي
بشكل منفصل سوف يؤدي إلى مزيد من
الإفصاح والشفافية لمستخدمي القوائم المالية.
ويمكن تفعيل نظام الإدارة البيئية من خلال
تطوير الأساليب الفنية التي يتطلبها التطبيق
العملي للمحاسبة البيئية ، وتقييم هذا النظام
بطريقة منظمة موضوعية يمكن من حصر
وتحليل وقياس الأحداث والعمليات البيئية ذات
الأثر المالي والوفاء بالاحتياجات المعلوماتية
للمستفيدين الداخليين والخارجيين لها وذلك
من خلال العناصر والمقومات التالية (١) :-

١ - تصميم نظام تكاليف يساعد في إدارة
التكاليف البيئية الداخلية والخارجية بشكل
أفضل .

٢ - تصميم نظام معلومات بيئي يساعد في
تحقيق الأهداف والبرامج والسياسات
البيئية للشركة وضرورة قيام الشركات
الصناعية بالإفصاح عن المعلومات البيئية
سواء من خلال التقارير المالية السنوية أو
تقارير بيئية مستقلة .

(١) د / بهاء محمد حسين منصور ، مدخل مقترح لقياس
مفهرات المراجعة البيئية في الشركات الصناعية - دراسة
ميدانية مقارنة - المجلة العلمية لبحوث والدراسات التجارية
، نجامة حلوان ، (السنة الخامسة عشر ، العددان الثالث
والرابع سنة ٢٠٠١) ، ص ٢٠٩ : ٢١٠ .

البيئية ، إدارة المخاطر ، التوافق مع
المتطلبات البيئية ، سياسة الإنتاج ، صيانة
الموارد الطبيعية والحفاظ عليها ، مسئول
الاتصالات ، وكذلك الشهادات سواء كانت
داخلية أو خارجية مثل الأيزو والإدارة البيئية .

ب - المعلومات (الرقمية) بالقوائم المالية
ومنها :-

التفقات البيئية في حساب الأرباح والخسائر ،
الأصول والالتزامات البيئية في الميزانية ،
الإشارة إلى المعيار المحاسبي المستخدم ،
إنعمت واستهلاك المواد الخام .

٣ - مؤشرات تقييم الأداء وتنقسم إلى الأنواع
التالية :-

أ - مؤشرات الأداء البيئي :-

على الشركة أن تلتزم بالإفصاح عن
مؤشرات الأداء البيئي التالية في تقريرها
البيئي كحد أدنى ومنها : القياس الكامل
لأثر الأداء البيئي ، قياس النفقات
المنبئة بالكتلة والحجم قياس استهلاك
الموارد ، قياس كفاءة الطاقة واستخدام
المواد ، قياس سلوك العملاء وتلبية
رغباتهم .

ب - المؤشرات المالية المرتبطة بمؤشرات
الأداء البيئي وتشمل التكاليف البيئية
المرتبطة بالتفقات الرأسمالية ، إجمالي
التكاليف اللازمة للتوافق مع القوانين
المنظمة ، تكاليف الغرامات
والجزاءات والخسائر والملاج ، تكاليف

٣ - الدقة في تحديد تكلفة المنتجات للشركات
الملتزمة بمسئولياتها البيئية .

٤ - تصميم مجموعة مستندية لإثبات كافة
الأحداث والعمليات البيئية .

٥ - تصميم مجموعة دفترية تعكس الأنشطة
والممارسات البيئية للشركة

٦ - اكتشاف فرص جديدة لتخفيض تكاليف
الحماية البيئية .

٧ - تخفيض تكاليف الطاقة وتحويل الموارد .

٨ - الإفصاح عن تكاليف حماية البيئة الداخلية
والخارجية من الآثار السلبية الضارة .

٩ - إعداد قوائم وتقارير مالية عن الأنشطة
والممارسات البيئية تكون أكثر وضوحاً
وشفافية .

١٠ - بناء وصياغة استراتيجيات تتوافق مع
التغيرات المستمرة في عناصر البيئة
المحيطة .

١١ - اكتشاف ميزة تنافسية من خلال تخفيض
العوادم والهدر البيئي ، وبالتالي تحسين
تصميم المنتجات .

١٢ - اكتشاف فرص جديدة لتقليل تكاليف
الالتزام والعمليات التشغيلية .

١٣ - وجود دليل محاسبي يحدد الخطوات
والإجراءات والمتطلبات اللازمة لعمليات
القياس والتقرير .

المبحث الثاني

إجراءات تدعيم الإطار المقترح

من خلال الدراسة النظرية والمقابلات
الشخصية والتقارير التي أمكن الحصول عليها

، اقترح الباحث إطاراً علمياً يمكن للقياس
والإفصاح المحاسبي والتقرير عن النفقات
البيئية ، غير أن هذا الإطار لكي يكون أكثر
فعالية ينبغي أن يتم في إطار منظومة متكاملة
تقوم على ثلاث دعائم أساسية تشكل فيما بينها
سلسلة من الحلقات المتشابكة والتي تتطلب
ضرورة التوافق والانسجام بين عناصرها ،
والتي تتمثل في دور محدد للجهات الحكومية
والتشريعية والمنظمات المهنية بالإضافة إلى
الجامعات المصرية وأخيراً الشركات ذات
الصلة ، وذلك كما يلي :-

أولاً : دور الجهات الحكومية والتشريعية :

إن المتغيرات المعاصرة والمتلاحقة تتطلب
ضرورة وجود جهاز تشريعي يعمل على التجاوب
والتجانس مع هذه المتغيرات ، وهو يتطلب
ضرورة تعديل أو تغيير بعض القوانين لتتص
صراحة على وجوب الإفصاح عن النفقات
البيئية في الشركات الملوثة للبيئة .

ومن هنا فإن الحكومة عليها أن تبدأ فوراً في
اتخاذ بعض الإجراءات التي يمكن أن تساعد في
تطبيق الإطار المقترح للقياس والإفصاح عن
النفقات البيئية في هذه الشركات ومنها :-

(١) التنسيق الإداري الذي يسمح بمناقشة
المشكلات البيئية من وجهة نظر متعددة
لتحقيق الصالح العام والمحافظة على
الموارد وحسن استخدامها .

(٢) وضع خطط متكاملة ويمدة المدى لتطوير
دور الجهات الرقابية الرسمية والأهلية في

(٨) إنشاء مراكز المعلومات ودعم اتخاذ القرارات وتوفير البيانات والمعلومات عن الموارد البشرية والطبيعية لخدمة التنمية والبيئة .

(٩) عمل خرائط للتوطن الصناعى تتوافق مع الشروط البيئية وعمل استراتيجية للتوطن والتنسيق بين الوزارات المعنية بالصناعة - التجارة الخارجية - التنمية المحلية - البحث العلمى - الزراعة - البترول ... إلخ لمراعاة الشروط البيئية فى إقامة المناطق الصناعية .

(١٠) العمل على تطبيق نظم الإدارة البيئية فى كافة المؤسسات الصناعية والتجارية والزراعية والاسترشاد بتجارب الدول المتقدمة فى هذا المجال .

(١١) نقل وتوطين التكنولوجيا بما يتلاءم مع ظروف البيئة وتخطيط برامج للتنمية البيئة فى المناطق الريفية والمشوائية .

(١٢) مراعاة البعد البيئى فى مشروعات البنية الأساسية من خلال التنسيق بين كل الوزارات والجمعيات والجهات المعنية لتحقيق أهداف التنمية المتواصلة .

(١٣) تقديم المساعدات للشركات الملوثة للبيئة فى اتخاذ الإجراءات اللازمة للتقليل من الآثار الناجمة عنها ، وتوفير الدعم اللازم لها .

(١٤) إصدار التشريعات اللازمة لمنع إقامة أى مصنع جديد أو توسعات فى مصانع قائمة

مجال حماية البيئة والمحافظة عليها مثل جهاز شئون البيئة ، لكى تتوافق مع الظروف البيئية والعمل على إصدار قرارات خاصة بالشروط البيئية مع تعظيم المواد الخاصة بالمعقوبات عند عدم الالتزام بالأمان البيئى.

(٣) تعديل قوانين الاستثمار الحالية بحيث تتضمن الأبعاد البيئية الاجتماعية .

(٤) تشجيع التوسع فى بيع المنتجات الصناعية صديقة البيئة .

(٥) تعديل قانون الائتمان بحيث يتم منح قروض ميسرة للمشروعات التى تخدم البيئة والتنمية وتهيئة المؤسسات الاقتصادية للتعامل مع اتفاقية الجات بخصوص البيئة ، وتوفير التمويل بشروط ميسرة لمشروعات الاستثمار التى تأخذ حماية البيئة فى الاعتبار ... (٦) .

(٦) تشجيع وتوعية متخذى القرارات فى المنشأة بأهمية البيئة والمحافظة عليها ، وذلك عن طريق عقد الندوات والمؤتمرات وإصدار النشرات وتكثيف الجهود الإعلامية نحو أهمية المحافظة على البيئة من التلوث مهما ارتفعت تكاليف ذلك .

(٧) تعزيز الجهود التى تبذل فى مجال التوعية البيئية بخطورة الملوثات البيئية على الصحة العامة مع اشتراك الجماهير فى وضع الحلول للتعامل مع هذه القضية .

إلا بعد دراسة الاعتبارات البيئية وأخذها
فى الاعتبار .

(١٥) الالتزام بأخذ العامل البيئى عند عمليات
اتخاذ القرارات المتعلقة بالتنمية
المتواصلة ، والاهتمام بمعالجة المشاكل
البيئية الموجودة ، والاهتمام بدور الجهد
الشعبى فى مجال حماية البيئة وصولاً
إلى التكامل بين الجهد الحكومى والشعبى
، مع ضرورة تحقيق الاستفادة من
المساعدات الأجنبية فى مجال البيئة .

(١٦) بناء على قاعدة معلومات عن المشاكل
البيئية يمكن من خلالها تحديد أكثر
المشاكل البيئية المحيطة والتي يعانى
منها المجتمع .

(١٧) إلزام الشركات بتسليم المحاجر بعد
الانتفاع بها بصورة جميلة ليسهل
تشجيرها .

إن التدخل الحكومى لتطوير مهنة
المحاسبة والمراجعة أصبح ضرورة حتمية لكى
تؤدى المهنة دورها المنشود فى تحقيق
الإفصاح والشفافية فى القوائم المالية
المنشورة وتجدر الإشارة هنا إلى أن التدخل
الحكومى فى تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة
فى مصر لا يقصد به التدخل فى شئون المهنة
، ولكن يقصد به فقط الاهتمام بتنظيم المهنة
ووضعها فى الإطار الذى يمكنها من أداء عملها
بكفاءة وفعالية أما شئون المهنة نفسها فهى
بلاشك من صميم اهتمام أعضائها وممارسيها

دون تدخل مباشر من جانب الحكومة .
ثانياً : دور الجامعات المصرية والمنظمات المهنية :

إن للجامعات المصرية والمنظمات المهنية
دوراً مؤثراً فى تطبيق الإطار المقترح كما
يلى :-

١ - دور الجامعات المصرية :

إن التعليم الجامعى فى مجال المحاسبة لا
يمكن أن يتم بعيداً عما يدور فى عالم اليوم من
تغيرات ، فلابد من تخريج المحاسب القادر
على مواجهة التحديات البيئية على المستوى
المحلى والدولى وذلك يتطلب أن تركز المقررات
التعليمية على المفاهيم الأساسية للمحاسبة
البيئية ، وتطبيق هذه المفاهيم على القياس
والإفصاح عن نفقات الإدارة البيئية ، وذلك كما
يلى :-

(أ) انفتاح الجامعة على البيئة وجعلها مركزاً
للإشعاع البيئى :

وذلك بتشجيع الطلاب على ممارستهم
للأنشطة البيئية وتدعيم الميزانيات
لتنفيذ الأنشطة .

(ب) الاهتمام بتنمية الموارد البشرية فى قطاع
التعليم الجامعى :

ضرورة إعادة خطة تدريبية لها مدخلاتها
ومخرجاتها وجدول زمنى لتدريب القائمين
على العملية التعليمية ، مع تخصيص
برامج محددة مستقلة لكيفية تحقيق
أهداف التنمية المتواصلة .

(ج) تطوير مناهج كليات التجارة بالجامعات:

وذلك بإدراج مقرر للمحاسبة البيئية كأحد المفاهيم التي ظهرت مع تطور مفهوم البيئة وتعدد المشاكل البيئية ، والتي لم تعد تتحدد فقط من المشاكل المتعلقة بالحفاظ على البيئة من أضرار التلوث ، لكنها تتضمن أيضاً البحث عن الوسائل والأساليب التي تحقق التنمية المتواصلة .

(د) تعميق الوعي البيئي لدى الطلاب على مستوى التعليم الجامعي :-

وذلك بزيادة المفاهيم الخاصة بالبيئة لكي يصبح مكوناً أساسياً من مكونات المناهج الدراسية .
ثانياً : دور المنظمات المهنية :

إن للمنظمات المهنية دوراً مؤثراً وفعالاً للاهتمام بالبيئة وحمايتها بشكل ضروري ، وهو ما يتطلب اهتمام المنظمات المهنية المصرية والعربية بما يلي :-

(١) تحديد والاتفاق على أنواع خدمات الفحص والتقييم البيئي التي تشبع احتياجات المستخدمين .

(٢) تحديد أنواع ومحتويات التقارير البيئية التي يجب إصدارها بخصوص مختلف أنواع الفحص والتقييم البيئي .

(٣) اتخاذ الخطوات اللازمة لإعلام الأطراف المعنية الخارجية بأهداف واستراتيجيات وقدرات المهنة في المجالات البيئية ، وما

يمكن لأعضائها أن يساهموا به في هذا المجال .

(٤) إصدار إرشادات لأعضاء المهنة تحدد فيها أنواع ومستويات المعرفة والخبرة والمهارة المطلوبة في مختلف أنواع الخدمات البيئية التي يمكن أن يكون لها دور فيها .

(٥) توفير المادة العلمية الملائمة والوسائل المناسبة لاكتساب المعرفة والخبرة والمهارة التي يرى الأعضاء أنها ضرورية لكي يساهموا في الخدمات البيئية مساهمة فعالة .

(٦) استمرار البحث تجاه قياس تكلفة آثار التلوث المختلفة وأخذها جنباً إلى جنب مع تكاليف الوقاية والحماية من التلوث ، وتكاليف إزالة عناصر التلوث وذلك عند تحديد تكلفة الأنشطة المسببة للتلوث .

(٧) اشتراك الجمعيات العلمية والمنظمات المهنية في إعداد قواعد وإرشادات محددة للمحاسبة والمراجعة البيئية .

(٨) أن تقوم جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية بدورها في وضع معايير خاصة بمشاكل مراجعة القوائم المالية للشركات التي تمارس أنشطة من شأنها أن تسبب تلوث البيئة .

(٩) صياغة برامج عمل شاملة يمكن اعتمادها على الرقابة البيئية الشاملة ، تتضمن تحديد أساليب العمل والخبرات والمفاهيم والإجراءات والأهداف والمعايير المطلوبة .

وهو ما يفرض على المنظمات المهنية المصرية والعربية أن تتجه نهج المنظمات العالمية بدراسة وتحليل المعايير التي صدرت عنها ، وتطويعها بما يلائم البيئة المصرية ويتوافق مع التحديات العالمية التي تواجه مهنة المحاسبة والمحاسبين .

ثالثاً : دور الشركات الصناعية :-

ضرورة أن تقوم الشركات الملوثة للبيئة بدور أكثر فعالية ، وإلزامها بالقضاء على مصادر هذا التلوث ، ولقد اتضح من الدراسة النظرية والتطبيقية أن صناعة الأسمت تلعب دوراً كبيراً فى تلوث البيئة ، وللتخفيف من هذه الآثار لابد أن تقوم الشركات بما يلى :-

١ - بالنسبة لتخفيف انبعاث الغبار :

ضرورة تغطية خطوط نقل المواد الأولية لمنع تسرب الغبار .

٢ - بالنسبة لتخفيف انبعاث الغازات :

- التحول إلى استخدام الغاز الطبيعى بدلاً من المازوت .

- تجميل وتشجير المناطق المحيطة بالمنشآت الصناعية ، وتقديم المساعدات للمنظمات الاجتماعية التى تعمل فى هذا المجال .

٣ - التخلص من المخلفات الصناعية الضارة بالبيئة :

وذلك عن طريق اختيار الطريقة المناسبة للتخلص منها سواء بالمعالجة أو إعادة التدوير .

٤ - فهم وتحليل سلوك عناصر التكاليف البيئية :

ويساعد على ذلك زيادة الأرباح واستخدام المواد بكفاءة أكبر وتحسين الأداء البيئى .

٥ - تقييم نظم الإدارة البيئية :

وذلك لمعرفة مدى الالتزام بسياسات الوحدة ، وتحديد المخاطر ومواطن الضعف ، وإعداد تقرير للإدارة عنها .

٦ - التأكد من كفاءة تقييم الإلتزامات البيئية المتعلقة بالبيئة :

وذلك لتقييم المخاطر البيئية والالتزامات المالية على مستوى الشركة .

٧ - التأكد من فعالية نظام المعلومات البيئية :

وذلك لدعم نظام المحاسبة البيئية على مستوى الشركة حيث تحتاج كثير من المنشآت الصناعية إلى إعادة تصميم نظمها المحاسبية حتى يمكن توفير البيانات اللازمة للقياس المحاسبى للأضرار البيئية ، وذلك من خلال إعادة تصميم المستندات بحيث تتم التفرقة بين العمليات الاقتصادية والعمليات البيئية ، وإعادة تصميم الدليل المحاسبى بحيث يتضمن التوجيه المحاسبى السليم لعناصر التكاليف الخاصة بقياس الأضرار البيئية وأوجه تخفيضها .

٨ - استخدام القياس النقدى وخاصة التقييم البديل وتكاليف المنع والتصحيح :

وذلك فى حالة توافر معلومات نقدية عن الأضرار الصناعية .

٩ - استخدام القياس الكمي بأنواعه (القياس الترتيبي - القياس التفاضلي - القياس النمبي) وذلك في حالة توافر معلومات كمية عن الأضرار الصناعية .

١٠ - استخدام القياس الوصفي في حالة عدم توافر معلومات نقدية أو كمية عن الأضرار الصناعية ، مع مراعاة ما يلي عند القياس :
- التفرقة بين تكاليف الجهود الإلزامية والاختيارية لمكافحة الأضرار البيئية .

- فصل الأصول التي تستخدم لحماية البيئة عن الأصول الاقتصادية .

- فصل تكاليف الوقاية من الأضرار البيئية عن تكاليف العلاج والتصحيح .

١١ - اختيار المدخل المحاسبي المناسب لقياس تكاليف التلوث :

وذلك سواء مدخل علاج الأضرار البيئية أو مدخل قياس تكاليف التحكم في التلوث .

١٢ - التنبؤ الملائم للنبود المطلوب قياسها :

وذلك بهدف قياس تكاليف منع التلوث والمنافع الناتجة عن التخفيض في أضرار التلوث .

١٣ - إعداد معايير دولية ومحلية للمحاسبة البيئية :

لترشد المحاسبين البيئيين لاستخدام أفضل هذه المعايير في الرقابة والمتابعة لما تملكه الدول من موارد وثروات طبيعية ، وللحفاظ على البيئة وفقاً للمستويات المعيارية والمقبولة لكل عنصر من عناصر

تلوث البيئة .

١٤ - الاهتمام بتطوير التقارير المحاسبية :

لتشمل تقارير المحاسبة البيئية والمحاسبة عن الموارد الطبيعية التي تقوم باستغلالها لتحقيق أهدافها الإنتاجية الاقتصادية بالقطاعات المختلفة بالدولة .

١٥ - استخدام تقديرات تكاليف الأضرار البيئية كمرشد لعمليات تخطيط وتنفيذ برامج حماية البيئة في الشركات الملوثة للبيئة :

وذلك باستخدام هذه التقديرات يمكن أيضاً تخصيص تكاليف تخفيض الأضرار البيئية فيما بين الشركات المتواجدة في منطقة واحدة (منطقة حلوان مثلاً) .

١٦ - تصميم قائمة مستقلة لتكاليف الأضرار البيئية والمنافع المحققة من تخفيضها :

وذلك بصيغة دورية للمعرض على متخذى القرارات .

١٧ - إعداد حساب ختامي مستقل عن التكاليف والمنافع البيئية :

وذلك إلى جانب حساب الأرباح والخسائر المعبر عن نتيجة النشاط الاقتصادي ، حتى يمكن الإفصاح الشامل عن نتائج أعمال المنشأة الصناعية في المجتمع .

١٨ - إعادة المصادر الطبيعية إلى ما كانت عليه قبل الاستخدام :

تجاًوباً مع ما سوف تفرضه الدولة على الشركات من إعادة المصادر الطبيعية إلى ما كانت عليه قبل الاستخدام ، فإن على

الشركات أن تقوم بتقدير التكلفة المتوقعة لإعادة الموقع إلى ما كان عليه قبل الاستخدام ، وعمل مخصص بهذه التكلفة وتوزيعه على باقى سنوات الانتفاع .

خلاصة الفصل الثالث :

تناول الباحث فى هذا الفصل الإطار المقترح للإدارة البيئية ، وذلك من خلال الاعتراف بالنفقات البيئية وقياسها وكذلك مصروفات الحد من التلوث ، ثم قياس منافع الأداء البيئى ، والإفصاح عن الأصول والإلتزامات البيئية ، وكذلك الإفصاح عن النفقات البيئية المحملة على قائمة الدخل ، وأخيراً الإطار المقترح للتقرير عن الأداء البيئى وأسس وأساليب إعداد التقارير البيئية ، وكذلك مقومات تفعيل نظام الإدارة البيئية .

ثم تناول الباحث دعائم تطبيق الإطار المقترح وذلك بتحديد دور الجهات الحكومية فى تفعيل الإطار المقترح ، وضرورة أن تنص بعض القوانين على الإفصاح عن النفقات البيئية بصورة صريحة ، وتشجيع التوسع فى بيع المنتجات صديقة البيئة ، وتعديل قانون البنوك والاستثمار لتشجيع المشروعات التى تراعى البعد البيئى فى أنشطتها ، وكذلك دور الجامعات المصرية والعربية فى الانفتاح على البيئة وجعلها مركزاً للإشعاع البيئى والاهتمام بتنمية الموارد البشرية فى قطاع التعليم الجامعى ، وأيضاً دور المنظمات المهنية فى حماية البيئة من عقد ندوات ومؤتمرات لاتخاذ

الخطوات اللازمة لإعلام الأطراف المعنية بمشكلة تلوث البيئة وأخيراً دور الشركات الملوثة للبيئة فى تخفيف انبعاث الغبار والغاز والتأكد من نظام المعلومات البيئية لدعم نظام المحاسبة البيئية ، وإعادة الشركات لتصميم نظمها المحاسبية لتوفير البيانات اللازمة لقياس المحاسبى للنفقات البيئية .

الخلاصة والنتائج والتوصيات

أولاً : الخلاصة :

فى ظل التزايد المستمر لمتطلبات حماية البيئة سعت هذه الدراسة إلى وضع إطار مقترح للقياس و الإفصاح المحاسبى عن أثر المحافظة البيئية بالتطبيق على قطاع الأسمنت فى مصر ، ولتحقيق هذا الهدف تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول رئيسية تناول الفصل الأول منها « الإطار العام والأبعاد للإدارة البيئية » ويشتمل هذا الفصل على مبحثين هما : المبحث الأول المشاكل البيئية فى الوحدات الاقتصادية وتناول الباحث فيه مفهوم وأهمية البيئة والمفهوم الإسلامى للبيئة وصوره وآثاره المختلفة ، وتناول المبحث الثانى الدراسات السابقة والجهود الدولية ، وتناول الباحث فيه الدراسات السابقة المرتبطة بالإدارة البيئية ، بالإضافة إلى الجهود الدولية المبذولة فى مجال الإدارة البيئية فى الولايات المتحدة الأمريكية وأوريا .

الفصل الثانى « الدراسة التطبيقية »

ويشتمل على مبحثين المبحث الأول الإدارة

البيئية فى شركات الأسمنت المصرية ويتناول الباحث فيه أهمية صناعة الأسمنت ومحاور العمل البيئى فى صناعة الأسمنت ، المبحث الثانى الدراسة التطبيقية وتناول الباحث فيه أسس الدراسة التطبيقية والأساليب الإحصائية المستخدمة فى تحليل البيانات ثم تحليل بيانات الدراسة التطبيقية ، وأخيراً اختيار فروض الدراسة حول وجود أو عدم وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين فئتى الدراسة لمكونات الإطار المقترح .

الفصل الثالث « الإطار المقترح » واشتمل على مبحثين المبحث الأول الإطار المقترح للقياس والإفصاح المحاسبى للإدارة البيئية وتناول فيه الباحث الإطار المقترح للاعتراف وكذلك الإطار المقترح للتقرير عن النفقات البيئية ، ثم تطبيق الإطار المقترح ، والمبحث الثانى واشتمل على إجراءات تدعيم الإطار المقترح ويشمل دور كل من الجهات الحكومية والتشريعية ودور الجامعات المصرية والمنظمات المهنية بالإضافة إلى دور الشركات المصرية .

وخلص الباحث من خلال دراسته إلى :

١ - أن هناك اهتماماً متزايداً بالأداء البيئى من قبل حملة الأسهم والمشرعين الحكوميين والمستهلكين والعاملين ، وأيضاً الرغبة فى الحصول على المعلومات الكافية لاتخاذ القرارات الملائمة لحماية البيئة وإقرار المجتمع وأصحاب المصالح به .

٢ - أن حملة الأسهم الحاليين قد يعانون عندما تدفع الشركات ملايين الجنيهات فى غرامات مخالفة قوانين البيئة أو عدم توافق هذه الشركات مع التنظيمات والتشريعات البيئية .

٣ - اهتمام جهات الائتمان بتحديد مخاطر الائتمان ويتوقف ذلك على كل من مدخلات ومخرجات التنظيم بحيث يكون الاهتمام بحماية البيئة (الداخلية للمشروع والخارجية للمجتمع الذى تعمل فيه التنظيمات) وبالتالي ضمان الحقوق لجميع أصحاب المصالح .

٤ - تطبيق مبدأ الرقابة عند إنشاء المشروعات والمراقبة المستمرة من جهات التشريع والجهات الحكومية لضمان حماية المجتمع ، وجعل الارتباط دائماً بين الجهات التشريعية والحكومية والتنظيمات المهنية .

ثانياً : النتائج :

نظراً لأهمية الإفصاح المحاسبى بصفة عامة والإفصاح البيئى بصفة خاصة ولخدمة العديد من أصحاب المصالح المتعارضة يتضح ما يلى :-

١ - إن التشريعات البيئية تعتبر فرصة لإعادة هندسة أو إعادة تعريف العمليات الصناعية للشركات الصناعية أو أى أنشطة معينة ذات أهمية لارتباطها بالبيئة وحمايتها سواء بداخل هذه الشركات أو المجتمع المحيط بها .

٢ - إن المعايير المحاسبية للإفصاح البيئي أصبحت حقيقة في مجال الإفصاح الخاص والمرتبط بالالتزامات البيئية وأمكن العديد من الشركات على مستوى العالم أن تطبق تلك المعايير وفقاً لمتطلبات كل معيار، ولكن واقع شركات الأسمنت في مصر لم يكن سوى تطبيق لبعض مواد قانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ ولائحته التنفيذية .

٣ - إن شركات الأسمنت في مصر لا تفصح عما تقوم به بخصوص البيئة من الناحية المحاسبية وخاصة الإفصاح والشفافية .

٤ - إن التحديات المعاصرة والمتلاحقة لمهنة المحاسبة وخاصة المحاسبين الإداريين تتطلب اهتمام الوحدات الاقتصادية بالأمر البيئي، وخاصة أثرها في القوائم المالية، ومن ثم أصبحت المعلومات التي يفصح عنها لأصحاب المصالح المتعارضة أمراً في غاية الأهمية لتأثر القرارات الاستثمارية بما تفصح عنه هذه الشركات .

ثالثاً : التوصيات :

بعد استعراض نتائج الدراسة النظرية والتطبيقية يوصى الباحث بما يلي :-

١ - تطبيق الإطار المقترح لما له من فعالية في التطبيق، وما يتمتع به من توفير معلومات تهم المستثمرين والمخططين والجهات التشريعية والتنفيذية ... إلخ .

٢ - التعاون المشترك والفعال بين الجمعية المصرية للمحاسبين وجهاز شئون البيئة

المصري لوضع تصور لترجمة آثار قانون البيئة من النواحي المحاسبية خاصة مجال الإفصاح البيئي، بحيث تكون هذه الجهود في اتجاه واحد ولخدمة قطاع عريض من أصحاب المصالح ومنها شركات الأسمنت نفسها .

٣ - تبنى الجمعية المصرية للمحاسبين والمراجعين وجهاز شئون البيئة المصري لمعايير المحاسبة الدولية الخاصة بالإفصاح البيئي وذلك بما يلائم الشركات المصرية والبيئة المحيطة بها .

٤ - ينبغي إعداد دورات تدريبية لإعداد كوادر مهنية يكون من مهامها متابعة القوانين البيئية والمعايير الواجب تطبيقها في المجال المحاسبى، والاستعداد لإعداد تقارير بيئية داخلية وأخرى خارجية لى تفصح عما تقوم به شركات الأسمنت في ضوء الإطار الملزم لإعداد تقارير بيئية تتناسب مع الواقع المصرى .

٥ - ينبغي مراعاة توصيات المنظمة الفيدرالية للخبراء الأوروبيين والتي تضمنت ما يلى :

(أ) أن يتضمن المعيار المحاسبى رقم (١) والخاص بالإفصاح عن السياسات المحاسبية إفصاحاً مستقلاً للتكاليف والالتزامات البيئية الهامة أو تخصيص معيار محاسبى مستقل لها .

(ب) عندما يتم الإفصاح عن التكاليف البيئية بشكل منفصل فينبغى للسياسات المحاسبية

أن توضح ماذا تمثل التكاليف البيئية وطريقة المحاسبة المستخدمة .

ج) يحتاج المعيار المحاسبى رقم ١٦ إلى توضيح جميع المعايير الخاصة برسمة المصروفات البيئية الخاصة بالمعارف والآلات والمعدات .

٦ - ينبغي مراعاة العوائد والتكاليف المرتبطة بإعادة التقارير البيئية ، مع مراعاة نوعية المعلومات التى يتم الإفصاح عنها وذلك بتبويبها إلى معلومات نوعية ومعلومات كمية ومعلومات مالية .

٧ - اهتمام شركات الأسمنت بتطبيق نظام محاسبى مالى مرن تتمشى مخرجاته مع قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية ، ويؤدى إلى إلزام شركات الأسمنت فى مصر بالإفصاح المحاسبى والإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن النفقات البيئية والالتزامات البيئية المحتملة طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية والدولية .

٨ - مساهمة شركات الأسمنت فى تمويل البحوث المرتبطة بالمحاسبة البيئية لما لها من مردود إيجابى على الشركات والمجتمع المحيط بها ، وزيادة طلب المستثمرين الحاليين والمحتملين لاتخاذ قرارات رشيدة .

٩ - أن يكون لهيئة سوق المال دور "حيوى" فى إلزام الشركات المقيدة بالبورصة بتطبيق نظام محاسبى مرن تتمشى مخرجاته مع

متطلبات القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ويؤدى إلى إلزام شركات الأسمنت فى مصر بالإفصاح المحاسبى عن نفقات البيئية وبما يضمن ملاءمة الاعتراف بهذه الأحداث وقياسها والإفصاح عنها ، وبما يخدم مستخدمى القوائم المالية .

١٠ - التعاون الفعال بين إدارة شركات الأسمنت وهيئة سوق المال وجهاز شئون البيئة وأقسام المحاسبة بالجامعات المصرية فى تدريب المحاسبين بهذه الشركات على مشاكل تطبيق معايير المحاسبة المصرية خاصة المعيار السابع ، والمعيار الثالث بعد تعديله وإلزام الشركات بتطبيقه ابتداءً من ميزانيات عام ٢٠٠٣ .

رابعاً : بحوث مقترحة :

١ - قياس منافع الأداء البيئى .

٢ - نظرية المحاسبة البيئية .

٣ - إدراج البعد البيئى فى مفاوضات منظمة التجارة العالمية من منظور محاسبى .

٤ - قياس الوفورات الاقتصادية الناتجة عن تطبيق القوانين البيئية فى قطاع الأسمنت فى المشرق العربى مع الاستفادة بتجربة المغرب العربى .

إعادة تدوير تراب الأسمنت (Pay Pass) والاستفادة به فى العديد من الصناعات .



اتفاقية الجات وانعكاساتها على مهنة المحاسبة والمراجعة في الدول العربية

هند عبداللطيف اسكندر
مديرة مركز معلومات التنمية المحلية

الخدمات (أدرجت ضمن الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات) (GATS) أو (General Agreement Trade in Services)

مشكلة البحث وأهميته:

تتمثل مشكلة البحث وأهميته في كيفية تطبيق اتفاقية الجات والتغلب على معوقات تطبيقها في مجال خدمة مهمة خدمات مهنة المحاسبة والمراجعة في الدول العربية وذلك لما يتطلبه من تضافر جميع الجهود من أجل اجتياز المرحلة الانتقالية بنجاح .

وتتمثل أيضاً مشكلة البحث في التعرف على السبلات الخاصة باتفاقية الجات .

لكن تحقيقاً لهدفنا وهو

من قبل الحكومات المعنية .

وتتص الوثيقة الختامية لجولة أورجواي الأخيرة على أن الجات مثلت كياناً مؤقتاً منذ عام ١٩٤٧ م ثم تحولت إلى المنظمة العالمية للتجارة وهي منظمة متعددة الأطراف للتجارة تتولى مسئولية مراقبة تحرير التجارة الدولية ويكون لها طابع المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، كما ستقوم هذه المنظمة بالإشراف على تطبيق قرارات أورجواي وحل المنازعات التجارية عند نشأتها وتتميز جولة أورجواي بأنها أكثر الجولات طموحاً حيث تعرضت لأول مرة في تاريخ المفاوضات للتفاوض حول موضوع التجارة في السلع الزراعية ، وحماية الملكية الفكرية ، وقطاع

مقدمة :-

بعد سبع سنوات من المفاوضات المكثفة أقربت لجنة المفاوضات في الاتفاق العام للتجارة والتعريفات الجمركية (الجات) البنود التي اشتملت عليها الوثيقة النهائية لاتفاقية تحرير التجارة العالمية ، وذلك خلال الاجتماع الذي عقدته اللجنة في جنيف بتاريخ ١٥ ديسمبر ١٩٩٣ وهو آخر اجتماع لأعضاء الجولة الثامنة (جولة أورجواي ١٩٨٦ م - ١٩٩٣ م) والذي حصلت فيه الاتفاقية على إجماع الدول المشاركة وعددها (١١٧) دولة هذا وقد عقد وزراء التجارة في العالم اجتماعاً بمدينة مراكش المغربية في منتصف إبريل سنة ١٩٩٤ م أقرروا فيه نتائج المفاوضات وتم التوقيع عليها

تطبيق اتفاقية الجات يتطلب
القضاء على هذه السلبيات
والتعرف على إيجابيات
اتفاقية الجات والعمل على
تسهيل جميع العقبات وإيجاد
الحلول المناسبة كما سيتضح
فيما بعد .

أهداف البحث وخطلته :

يهدف هذا البحث إلى
التغلب على معوقات تطبيق
اتفاقية الجات في مجال
خدمات المحاسبة والمراجعة
في الدول العربية من خلال
التعرف على كل ما يتعلق
باتفاقية الجات من مبادئ
اتفاقية الجات كما يتضح من
المبحث الأول وأيضاً على
أهداف اتفاقية الجات كما من
المبحث الثاني وعلى قطاع
الخدمات كما سيتضح من
المبحث الثالث والتعرف على
المحاور الرئيسية كما سيتضح
من المبحث الرابع ومعرفة
وضع الدول النامية في اتفاقية
الجات كما سيتضح من
المبحث الخامس والتعرف
على اتفاقية الجات وعلاقتها
بالمحاسبة في المبحث

السادس وأيضاً اتفاقية الجات
وتأثيرها على المحاسبة
والمراجعة (سلبيات -
إيجابيات) كما في المبحث
السابع .

تقسيمات البحث :

(اتفاقية الجات
وانعكاساتها على مهنة
المحاسبة والمراجعة في
الدول العربية)

المبحث الأول :

مبادئ اتفاقية الجات .

المبحث الثاني :

أهداف اتفاقية الجات .

المبحث الثالث :

قطاع الخدمات في
اتفاقية الجات .

المبحث الرابع :

المحاور الرئيسية في
اتفاقية الجات .

المبحث الخامس :

وضع الدول النامية في
اتفاقية الجات .

المبحث السادس :

اتفاقية الجات والمحاسبة .

المبحث السابع :

اتفاقية الجات وتأثيرها
على المحاسبة والمراجعة

(سلبيات - إيجابيات)

خلاصة البحث ونتائجه :

التوصيات :

المراجع :

المبحث الأول :

مبادئ اتفاقية الجات .

بصفة عامة تقوم اتفاقية
الجات على مبادئ أساسية
تلخص فيما يلي :

(1) مبدأ عدم التمييز
(الدولة الأولى بالرعاية) :

حيث تنص المادة الأولى من
الاتفاقية على ضرورة منح كل
طرف متعاقد فوراً وبلا
شروط ، جميع المزايا
والحقوق والإعفاءات التي
تمنح لأي بلد آخر ودون
الحاجة إلى اتفاق جديد
ويستثنى من هذا المبدأ .

- ترتيب الحماية للصناعات
الوليدة بالدول النامية حتى
تقوى على المنافسة .

- العلاقات التفصيلية التي
تربط الدول الصناعية وبعض
البلدان النامية (المستعمرات
القديمة) .

- الترتيبات المتعلقة
بالتكتلات الاقتصادية

(كالسوق الأوروبية المشتركة)
مع التفرقة بين الدول المتقدمة
و الدول النامية.

(٢) مبدأ الشفافية :-

ويقصد به الاعتماد على
التمريفة الجمركية وليس على
القيود الكمية (التي تقتصر إلى
الشفافية) إذا اقتضت
الضرورة تقييم التجارة الدولية
وأيضاً هناك استثناءات من
هذا المبدأ :-

- حالة الدولة التي تواجه
عجزاً حاداً في ميزان
المدفوعات .

- السماح في حالات خاصة
في استخدام حصص الواردات
للسلع الزراعية .

- حالة الزيادة الطارئة من
سلمة معينة مما يهدد الإنتاج
المحلي بخطر جسيم وعلى
الأخص الصناعات الوليدة
(الشرط الوقائي أو ما يطلق
عليه القيود الرمادية) .

(٣) مبدأ المفاوضات التجارية :-
ويعنى ذلك اعتباراتفاقية
الجات الإطار التفاوضي
المناسب لأحكام أو تسوية
المنازعات ويرجع إقرار هذا

المبدأ إلا أن الجات نفسها لا
تمتلك (رغم أن الاتفاقية
ملزمة) سلطة الإجبار في
التنفيذ أو الالتزام وعدم
الإخلال بهذه الاتفاقية .

(٤) مبدأ المعاملة التجارية التفضيلية :-

ويقضى هذا المبدأ بمنح
الدول النامية علاقات تجارية
تفضيلية مع الدول المتقدمة
وذلك بهدف دعم خطط الدول
النامية في التنمية الاقتصادية
وزيادة حصيلتها من العملات
الأجنبية .

(٥) مبدأ التبادلية :-

ويقضى هذا المبدأ بضرورة
الدول الأعضاء بالاتفاقية
بتحرير التجارة الدولية من
القيود أو على الأقل تخفيضها
ولكن في إطار مفاوضات
متعددة الأطراف تقوم على
أساس التبادلية بمعنى أن كل
تخفيف في الحواجز الجمركية
أو غير الجمركية لدولة ما
لابد أن يقابله تخفيف معادل
في القيمة من الجانب الآخر
حيث تتعادل الفوائد التي
تحصل عليها كل دولة وما

تصل إليه المفاوضات في هذا
الصدد بحيث يصبح ملزماً
لكل دولة ولا يجوز معه إجراء
أى تعديل جديد إلا
بمفاوضات جديدة ويستثنى
من ذلك .

١ - حماية الصناعات الوليدة
في الدول النامية حتى
تقدر على المنافسة
الدولية .

٢ - ترتيبات المنتجات متعددة
الأطراف (مثل
المنسوجات القطنية) .

المبحث الثاني :

أهداف اتفاقية الجات :

حددت الوثيقة الختامية
للمنظمة العالمية للتجارة هذه
الأهداف بصورة مباشرة فيما
يلي :

- رفع مستوى الدخل للدول
الأعضاء .

- السعى نحو تحقيق
مستويات التوظيف الكامل
للدول الأعضاء .

- تنشيط الطلب الفعال .

- رفع مستوى الدخل القومي
الحقيقي .

- الاستغلال الأمثل للموارد

- ٥ - السياحة بكافة أشكالها .
- ٦ - الخدمات المهنية (تعليم - طب - استشارات محاسبة - محاسبة) .
- ومرفق بالاتفاقية ملاحق قطاعية تغطي ما يلي :
- ١ - حركة العمالة .
- ٢ - الخدمات المالية .
- ٣ - الاتصالات .
- ٤ - النقل الجوي .
- سنوالى استكمال البحث فى العدد القادم
- [المبحث الرابع]
- (المحاور الرئيسية فى اتفاقية الجات)

المبحث الثالث :

- قطاع الخدمات فى اتفاقية الجات :
- يفطلى اتفاق التجارة فى مجال الخدمات المجالات التالية :
- ١ - الخدمات المالية (كالبوكى) :
- قطاع التأمين - سوق المال) .
- ٢ - خدمات النقل (برى - بحرى - جوى) .
- ٣ - الاتصالات السلكية واللاسلكية .
- ٤ - الخدمات الاستشارية - المقاولات - الإنشاء والتعمير .

الاقتصادية العالمية .

- تشجيع حركة الإنتاج ورؤوس الأموال والاستثمار
- سهولة الوصول للأسواق ومصادر المواد الأولية .
- خفض الحواجز الكمية والجمركية لزيادة حجم التجارة الدولية .
- إقرار المفاوضات كأساس لحل المنازعات المتعلقة بالتجارة الدولية .



وزارة الاستثمار الشركة القابضة للتجارة

شركة بيع المصنوعات المصرية

الجمال والرفاهية

لموسم الشتاء والأعياد



- * أناقة عيد الفطر المبارك لكل أفراد الأسرة .
- * استعداد كامل لموسم الشتاء .
- * أسعار خاصة لإسعادكم وتلبية احتياجاتكم .

بيع المصنوعات المصرية... معكم فى كل المناسبات السعيدة

المشاكل الاقتصادية من وجهة نظر رجال الأعمال

مقدمة من / جمعية رجال الأعمال بالإسكندرية

الاقتصاد القومى لأن البنوك هى بمثابة القلب لضخ الدم فى الجسم وهى امتنعت عن هذا التمويل لأن الحكومة لن تقف بجانبها وتساهم معها فى تكاليف حالات التعثر التى نتجت من سياسات الانكماش ولم يكن للبنوك أو لرجال الأعمال المتعثرين دخل فيها ، وموضوع مساهمة الحكومة فى مساعدة المتعثرين على السداد وإرجاع البنوك إلى نشاطها الطبيعى فى المجتمع من الموضوعات الأساسية للإصلاح الاقتصادى .

٣ - نظام المولمة الذى يسود العالم حالياً يتطلب لنجاح أى دولة هو أن يكون إنتاجها قابلاً

وهو أن يتم توفير جميع البيانات اللازمة للمستثمرين والإحصائيات وخلافه ويصرح لهم بعمل أى شىء يرغبونه مع إعطائهم الاشتراطات الأساسية التى يلزمون بتنفيذها ويكون دور هيئة الاستثمار وسوق المال والأحياء دوراً رقابياً بعد التنفيذ مع وجود غرامات مالية عن أى مخالفات .

٢ - البنوك أصبحت لا تقوم بواجبها ولا تمول أى مشروعات لرجال الأعمال واتجهت لأعمال أخرى غير أساسية مثل تمويل الموظفين بضمان مرتباتهم وتمويل شراء السيارات وبطاقات الائتمان وهذا وضع خطير جداً على

إن الموضوعات الاقتصادية التى يجب معالجتها بعلاجات جذرية فى رأينا حسب أولويتها هى كالآتى :-

١ - نحن فى حاجة شديدة لتشجيع الاستثمار سواء المحلى أو الأجنبى لخلق فرص عمل جديدة ، والحدو الأول الطارد للاستثمار هو البيروقراطية ، وهذه البيروقراطية ممثلة فى أبشع صورها موجودة فى المؤسسات التى تتعامل مع المستثمر ، مثل هيئة الاستثمار وسوق المال والأحياء التى تصدر رخص المباني للمنشآت والمصانع وخلافه والضرائب والجمارك .

ونحن نقترح اتباع النظام الموجود بدول الخليج

للمناقشة من ناحية التكلفة وناحية النوعية وجميع إدارات الدولة تتبنى حالياً برامج من الجباية المبالغ فيها بشكل يسبب ارتفاعاً خيالياً في التكلفة ونعطي مثلاً على ذلك جميع الجهات الرقابية وهي متعددة بدرجة كبيرة في الجمارك وكل جهة لها رسومها يضاف إلى ذلك ما تفرضه هيئة الاستثمارات وهيئة سوق المال والبورصة وهي عشرات من الرسوم تحت مسميات يمجز الإنسان عن متابعتها ويضاف لذلك رسوم تدفع للثقافات المختلفة بالآلاف لاعتماد العقود أو المحررات .

٤ - إن الدولة تتفق عشرات المليارات من الجنيهات في دعم السلع لا يصل إلى مستحقه تماماً ويستفيد منه من لا

يستحق وهذا موضوع يحتاج إلى دراسة لإضافة هذا الدعم على مرتبات أو دخل الفئات الكادحة حتى تستفيد به هذه الفئات فقط دون غير المستحقين .

٥ - التعليم في مصر يحتاج إلى آلاف المدارس والجامعات التي تعجز ميزانية الدولة عن تمويلها والقطاع الخاص قادر من خلال التعليم الخاص والجامعات الخاصة على القيام بهذا الاستثمار وهذا الموضوع يتطلب عدم التمسك بشعارات لازلنا نرددتها من أن التعليم لا يصح أن يكون مصدر ربح والربح هو الحافز الوحيد الذي يدفع الناس إلى الاستثمار وعندما يصل الاستثمار إلى حد معين تنخفض الأرباح وتتوازن الأمور ووزارة التربية وكذلك وزارة التعليم

العالي يجب أن تكون مسؤوليتها مراقبة العملية التعليمية فقط في المدارس والجامعات ولا يصح أن يكون لها أي دخل في تحديد ما يدفعه الطالب للمدرسة أو الجامعة ويجب أن يترك هذا تماماً للعرض والطلب كي تنشأ آلاف المدارس والجامعات .

وننصح بدراسة النظام الياباني في التعليم حيث أكبر مشروعات مربحة لأصحابها في العالم هي مشروعات التعليم في اليابان الذي هو من أفضل التعليم في العالم .

إن مشروع قانون الضرائب على الدخل الجديد الذي لم يعرض بعد على مجلس الشعب يحتاج إلى تعديلات جذرية لأن صدوره بالطريقة التي هو عليها الآن سوف يقضي على البقية الباقية من الاستثمار .

نحو تطوير السياسة الضريبية في مصر

أولاً : مشروع قانون الضرائب على الدخل الجديد .

لا شك أن المشروع الجديد يتضمن عدداً من المزايا التي تشجع الممولين على أن يتقدموا بإقرارات صحيحة وشاملة كما تمهد لمزيد من الاستثمارات وتخفف عبء الضريبة عن الممولين ... ومن ثم تقلل من التهرب ، من ذلك تخفيض أسعار الضريبة الموحدة على الأشخاص الطبيعيين وكذا على شركات الأموال وزيادة الإعفاء للأعباء العائلية بالنسبة لأفراد الممولين وإلغاء المادة ١٢٥ الحالية - وغير الدستورية أصلاً - وكذا استبدال بعض عقوبات الحبس بفرامات مالية .

إلا أن المشروع استحدث أحكاماً أخرى ليس لها مثيل في القانون الحالي من شأنها أن تقلل الرغبة في الاستثمار وأن توقع الكثير من الغت والإرهاق على كاهل الممولين

سواء منهم الخاضع للضريبة الموحدة أو الضريبة على شركات الأموال ، وسنعرض لبعض هذه الأحكام التي استحدثها المشروع ليس بهدف النقد ولكن كي يصدر المشروع عن فلسفة ضريبية ومالية واحدة ونبعد به عما قد يشويه من تناقضات وأعباء مستحدثة لا محل لها أصلاً الآن في ظل نتائج الحرب على العراق من ناحية والآثار التي ترتبت على الكساد ونقص السيولة في السوق والممتد من قبل أحداث العراق من ناحية أخرى مما يدفعنا إلى المطالبة بإعادة دراسة هذه الأحكام المستحدثة تيسيراً وليس تمسيراً :-

أولاً : تسجيل تاريخ بدء استحقاق فوائد التأخير :-

تمديد بدء استحقاق مقابل التأخير (الفوائد) على الضرائب المستحقة إلى اليوم التالي لانتهاؤ الأجل المحدد

لتقديم الإقرار الضريبي بدلاً من " ... اعتباراً من الشهر التالي لانتهاؤ مدة شهر على تاريخ إخطار الممول بالتبنيه بصدر الورد ... " كما تقضى المادة (١٧٢) من القانون الحالي ... وهذا تعديل بالغ الخطورة إذ أن إقرارات الضريبة على الدخل هي إقرارات سنوية وليست شهرية وقد يترأخى الفحص لعدد من السنوات - كما يحدث عملاً الآن - ثم ينشأ خلاف يستدعى إحالة هذه السنوات إلى لجنة الطعن المختصة ، وقد لا ترضى المصلحة أو الممول قرار اللجنة فيحال الأمر إلى القضاء ابتدائياً ثم استئنافياً وهنا يواجه الممول بفائدة قد تساوى أصل الضريبة أو تزيد وهو إرهاق بالغ للأفراد أو الشركات ... خاصة أن فوائد التأخير يتم حجزها على البنوك والمنقول والعقار شأنها في ذلك شأن الضريبة الأصلية ذاتها ... لذا نرى أن وجهة

المصلحة تتحقق بأن تبقى هذه المادة كما هي في القانون القائم دون تغيير .

ثانياً : إضافة حالتين إلى حالات التهرب المؤثم التي أوردتها المادة (١٧٨) :-

أضيف إلى حالات التهرب التي يعاقب مرتكبها بالسجن - وليس الحبس - ويتعويض يعادل خمسة أمثال الضريبة وباعتبار مرتكبها قد أتى جريمة مخلة بالشرف والأمانة كما يحرم من تولي الوظائف والمناصب العامة ويضحي فاقداً الثقة والاعتبار ... والحالتان اللتان أضيفتا إلى هذه المادة واعتبرتتا تهرياً مستحدثاً هما -

أ - عدم تقديم الإقرار الضريبي السنوي - ولو لمرة واحدة أو عن سنة واحدة .

ب - الامتناع عن تقديم الدفاتر والمستندات لمصلحة الضرائب .

■ وبالنسبة للحالة الأولى فهي لا علاقة بها بأن يزاول الممول نشاطاً ويخفيه ألا يستخرج عنه بطاقة ضريبية إذ أن هذا

كله يعالجه البند (٦) القائم حالياً من المادة (١٧٨) ، أما المستحدث فهو هذا التجريم العنيف الشامل لإغفال تقديم الإقرار عن سنة واحدة لمسبب أو آخر كتنازع الشركاء أو المرض أو السفر أو الجهل في ظل نسبة الأمية التي تتراوح بين ٤٢% و ٥٨% على اختلاف في المصادر .

وفي النهاية لا يمكن أن تكون عقوبة التهرب بعدم الإخطار عن مزاولة النشاط أصلاً هي بذاتها عقوبة عدم تقديم أحد الإقرارات السنوية لمنشأة قائمة ومستمرة ولها - فعلاً - ملف عامل بالمأمورية .

■ وبالنسبة للحالة الثانية فيجب أن تحدد الشرائط - في صلب القانون وبكل دقة - التي يجب أن تتوافر لقيام فعل " الامتناع " عن تقديم الدفاتر والمستندات والتي غلظت عقوبته تقليطاً قاسياً مع الأخذ في الحسبان أن المأموريات ترسل إلى الممولين مئات ومئات من

نماذج (١٧ ضرائب) تحدد فيها مواعيد للفحص وقد تحل هذه المواعيد فعلاً قبل أن يصلهم النموذج من البريد أصلاً أو تكون المهلة بالفة القصصر لا تتيح هذا الإعداد الذي يشكل " الامتناع " عنه موجباً لتوقيع عقوبة غليظة كالسجن وسداد خمسة أمثال الضريبة .

ثالثاً : إلغاء خصم نسبة

من رأس المال المدفوع في الشركات المساهمة من الربح بشرط القيد في بورصة الأوراق المالية (م. ١/١٢) -

وهذه النسبة كانت قد تقررت بالقانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ لبحث وتشجيع أصحاب رؤوس الأموال على الاستثمار المجدي في مجالات الصناعة والتجارة والخدمات مما يترتب عليه زيادة الدخل القومي والوفاء باحتياجات مصر بدلاً من استيرادها وامتصاص أكبر قدر ممكن من المعالة العاطلة بخلق فرص عمل جديدة ... وفي النهاية تمويل الخزنة العامة بالضرائب المختلفة

التي تسددها هذه الشركات على أرباحها ومبيعاتها وما تستورده من الخارج من مقومات الإنتاج ... هذه أهداف جوهرية لا يقبل طعنها في مقتل بإلغاء خصم نسبة من رأس المال المدفوع فعلاً من الربح قبل خضوعه للضريبة ، وسيكون البديل عند صاحب رأس المال في هذه الحالة أن يودع ما لديه من أموال في أي وعاء ادخاري يدر عليه دخلاً ثابتاً معفى من كل الضرائب ودون المساس برأس المال مع عدم التعرض لمشاكل التصنيع والتسويق والمالة وتدخل الجهات الحكومية أو إشرافها ... نحن بهذا نشجع هؤلاء على ألا يعملوا إذ نرحمهم أن يتمتعوا بما يتمتع به من لا يعمل أو يستثمر من إعفاءات ، وفي النهاية هل مستوى الذين يعملون والذين لا يعملون . نرى أن نترك نص الفقرة (١٢٠ / ١) العالي دون تغيير وهو ما يتحقق به وجه المصلحة العامة التي هي هدف الجميع .

إن الشركات القائمة حالياً قد اكتسبت في هذا الشأن مركزاً قانونياً محدداً لا يجوز

المساس به ونرى أن يقتصر التعديل - إن أصّر عليه المشروع - على الشركات التي تنشأ بعد صدور القانون الجديد فيكون مؤسسوها على بينة من أمرهم عند التأسيس كما لا يجوز تجاهل أثر إلغاء هذا الحافز المقرون بشرط القيد في بورصة الأوراق المالية على حجم القيد في البورصة وحجم التعامل فيها .

رابعاً : إلغاء خصم القيمة الإيجارية للعقارات التي يملكها الممول أو تملكها شركة الأموال وتشغلها بنفسها من الوعاء أسوة بخصم الإيجار المسدد إن كان العقار مستأجراً وغير مملوك للممول أو للشركة :

إن الشركات والمنشآت التي تمتلك مقرها أرضاً وبناءً وتشغله بنفسها تجعد في هذا المقرر أو هذا المصنع جزء لا يستهان به من رأسمالها ، وإلغاء خصم القيمة الإيجارية لهذا المقرر أو هذا المصنع من الربح إنما هو إهدار كامل لعائد هذا الاستثمار الذي

يشكل جزءاً رئيسياً من رأسمال المنشأة وتبدو هنا مفارقة دستورية واضحة تماماً عند تمييز من يستأجر مقر منشأته أو مصنعه من الغير فيعتمد الإيجار ضمن تكلفته وبين من يمتلك مصنعه ويشغله بنفسه وأدرجت قيمته في أصول المنشأة وهذا لا يعتمد له قيمة إيجارية ما ، وفضلاً عما يتضمنه هذا الإجراء من البعد عن الإنصاف بعداً تاماً وعدم دستوريته أصلاً فإن هذا الاتجاه سيؤدي إلى إضعاف الطلب على شراء الأراضي في المناطق الصناعية الجديدة والمناطق العمرانية الجديدة والمناطق النائية التي تنفق الدولة عشرات الملايين بل مئات الملايين في تمهيدها وإدخال المرافق إليها تشجيعاً للصناعة وسائر أوجه الاستثمار وستبقى هذه المناطق في حوزة الهيئة الحكومية التي أنشأتها ولن تتمكن من تصريفها بشكل صحيح ومجدي وهو الهدف الأول من إنشاء مثل هذه المناطق ، كما أن استبعاد المصانع والمقار المملوكة

للمنشآت والشركات من ميزانياتها - وهو الأمر البديهي إثر إدخال هذا التعديل غير المبرر - سيقال من ضمانات البنوك المقرضة لهذه الشركات ... إن وجهة المصلحة العامة إنما تتحقق بصرف النظر عن هذا التعديل كليا .

خامساً : إلغاء أحكام المواد ٢٧ و ٧٣ و ٧٤ مكرراً من قانون الحجز الإداري رقم ٣٠٨ لسنة ٥٥ في شأن الضرائب المتنازع عليها أمام القضاء .

إذ تقضى هذه المواد بأنه إن كان النزاع أمام المحاكم يتصل بأصل الدين فإنه يمتنع على الجهة الإدارية الحجز والبيع حتى يقضى في النزاع بحكم نهائي .

" والنزاع في أصل الدين " في مسائل الضريبة على الدخل يعني أن الممول إنما ينازع في خضوعه للضريبة أصلاً ، أو أنه لم يزاوِل أصلاً النشاط الذي تحاسبه عنه المأمورية ، أو أنه ليس من

رعايا الضريبة بداية ، أو أنه غير مسئول بالتضامن أصلاً وهو ما تنازعه فيه مصلحة الضرائب فهذه جميعاً ومثيلاتها ليست نزاعاً في مبلغ الربح أو قيمة الضريبة المستحقة قانوناً في الأصل ولكنه نزاع حول ما إذا كانت هناك ضريبة مستحقة أصلاً ، وكثيراً جداً ما يحكم لصالح المتعاملين مع المصلحة في مثل هذه المنازعات وخاصة في الحالات التي تغيب فيها الدقة عند تطبيق معايير الخضوع أو عدم الخضوع أخذاً بالأحوط من جانب المصلحة كما يجري عليه العمل ، فكان لازماً أن يقرر المشرع هذه الضمانة الدستورية في جوهرها والتي تكفل ألا يسدد المواطن الضريبة إلا وفقاً لصحيح حكم القانون " ... وبإلغاء هذه الضمانات الدستورية الجوهرية والسماح للمصلحة باستثناء ٥٠% من المبالغ المتنازع عليها في أصل الدين سنصل إلى تحصيل للضرائب هو أقرب إلى التحصيل قهراً منه إلى التحصيل وفقاً لصحيح حكم القانون ، إن وجه

المصلحة العامة واحترام الدستور إنما يتحققان بالإبقاء عن هذه الضمانة الجوهرية .

سادساً : فلسفة العقاب إنما تقوم على قاعدة أصولية هي وجوب أن يتناسب حجم العقوبة ومداها مع حجم الخطأ ومداها :-

وقد تضمن المشروع خروجاً في مواضع عديدة عن هذه القاعدة الأصولية والدستورية معاً .

فضلاً عما سبق أن ذكرناه في شأن " الجريمة المستحدثة التي حرص المشروع على إضافتها للماد ١٧٨ من القانون وهو إغفال تقديم الإقرار عن إحدى السنوات إن كان الممول محصوراً فعلاً وله بطاقة ضريبية وملف في المأمورية وسبق أن قدم إقراره السنوي وحوسب مرات ومرات ... والعقوبة هنا السجن - وليس الحبس - وخمسة أمثال الضريبة واعتبارها جريمة مخلة بالشرف وما يترتب على ذلك من آثار ... إلى جانب

هذا نجد مظاهر أخرى للشطط في العقاب بما لا يتناسب مع الخطأ الذي ارتكب من قريب أو بعيد ، ولسنا نحدد هنا على سبيل الحصر هذه المظاهر وإنما نورد نماذج قليلة تبرز ما نقول والمشروع ملء بمثها :-

■ ففي مجال الخصم والإضافة استحدثت المادة (١٤٤) من المشروع عقوبة قدرها ثلاثة أمثال ما لم يخصم أو يضاف في حالات إغفال المنشآت لقواعد الخصم والإضافة مع عملائها ، وهي عقوبة لم يعرفها التشريع المصري - أصلاً - منذ أن بدأ نظام الخصم والإضافة في مصر سنة ١٩٦٩ أي علي مدى (٣٢) عاماً بل إن مصلحة الضرائب ذاتها أصدرت تعليماتها بأنه لا يجوز احتساب فوائد تأخير على مبالغ الخصم والإضافة من منطلق أنها ضريبة تحصل مقدماً تحت حساب الضريبة التي ستستحق عن تقديم الإقرار الضريبي بعد

انتهاء السنة المالية التي يتم فيها الخصم والإضافة ... ثم يأتي هذا المشروع مستحدثاً هذه الفرامة المالية الثقيلة التي كان يكفى فيها أن يقرر :

■ **المشروع - استثناء من الأصل - احتساب مقابل تأخير عما لم يتم خصمه أو إضافته .**

■ **تنص المادة (١٠١) من المشروع على أنه في حالة " ... عدم مطابقة ما ورد بالإقرار للحقيقة ... " وفقاً لما يتكشف عند الفحص بطبيعة الحال - يلتزم الممول بسداد مبلغ إضافي بواقع ٢٥% من فروق الضريبة المستحقة ويدون حد أقصى ، بينما هذه النسبة في القانون الحالي لا تتجاوز ٥% ويحد أقصى ٥٠٠ جنيه (أتت المادة ١٢٣ من المشروع بذات الحكم بالنسبة لشركات الأموال أيضاً) إن مضاعفة العقوبة بنسبة ٥٠٠% وإلغاء حدها الأقصى إنما هو إيغال في العقوبة ... خاصة إن التطبيق قد كشف عن أن**

المأموريات تطبيق هذا النص في جميع الحالات ، وفضلاً عن أن الأمر يستدعي إنزال معيار العقلانية على هذه العقوبة فإن الأمر يتطلب أيضاً أن :-

● يتضمن النص تفسيراً لعبارة " ... عدم مطابقة ما ورد بإقراره للحقيقة " فإذا كانت التعديلات قاصرة على بعض بنود حساب الأرباح والخسائر التي تختلف فيها وجهات النظر كالإكراميات والنشريات ومصاريف الانتقال ونسب الاستهلاكات وما شابه ذلك فإن النص يجب أن يستبين منه أن مثل هذه التعديلات إن وافق عليها الممول إنهاء للنزاع أمام اللجنة الداخلية بالمأمورية فإنها لا تعتبر - ولا يجوز أن تعتبر - من قبيل "عدم مطابقة الإقرار للحقيقة " وأن يقتصر إيقاع هذه العقوبة على حالات إهدار الدفاتر فحسب فهذا وحده هو الذي يمكن أن يعتبر من قبيل "عدم مطابقة

الإقرار للحقيقة . فإن لم يتم هذا التعديل فتخسر المأموريات الحصيلة الناجزة والسريعة التي تتحقق عند انتهاء النزاع أمام اللجنة الداخلية بالمأمورية إذ سيرى الممول أن مصلحته تأجيل سداد الضريبة والغرامة معاً حتى تصدر لجنة الطعن قرارها .

سابعاً : زيادة الضريبة على بعض شرائح المرتبات :

إذا كان الاتجاه العام هو تخفيف عبء الضريبة على ممولى المرتبات - مع غيرهم من الممولين - فإننا لا نرى محلاً لزيادة سعر الضريبة على المرتبات بالنسبة للشرطة من ٢٠ ٠٠٠ جنيه إلى ٤٠ ٠٠٠ جنيه سنوياً والتي كان سعر الضريبة عليها ٢٠٪ فحسب فزيدت إلى ٢٥ ٪ ، وكذا ممولو المرتبات للشرطة من ٤٠ ٠٠٠ جنيه إلى ٥٠ ٠٠٠ جنيه والتي كان سعر الضريبة بالنسبة لها ٢٠٪ فحسب فزيد إلى ٣٠ ٪ ولعله مما يتفق مع السياق العام للفلسفة التي صدر عنها القانون أن يبقى السعر القائم بالنسبة لكل من

هاتين الشريحتين كما هو الآن دون أية زيادة ، إذ لا يستقيم الأمر أن نخفض سعر الضريبة على الشركات والمنشآت التجارية ونزيدها بالنسبة لهاتين الشريحتين من المرتبات .

ثامناً : التعديلات التي أدخلت على المادة (١٥٧) -

حفلت هذه المادة بالمحظورات فهي قد ألغت حق من يوقع عليه الحجز ممن تطبق في شأنهم أحكام الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة ١٤٩ (أ) من تم إعلانهم في اللوحة أو في مواجهة النيابة) في الطعن في الربط خلال ٣٠ يوماً من الحجز ... وهذه ضمانات أرتأتى المشرع حتميتها منذ شهر سبتمبر ١٩٨١ عندما صدر القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ (طوال ٢٣ عاماً) لمواجهة الحالات العديدة التي تفرض المأمورية فيها أن إخطار الممول في مواجهة النيابة العامة أو في اللوحة قد تم صحيحاً وهو ليس كذلك ، إن إلغاء هذه الضمانة لا يعكس إلا عدم النظر بجدية إلى

الحقوق الدستورية والقانونية للممولين .

إن كان المشرع قد رأى وجوب قيام حق الممول في الطعن على محضر الحجز في ظل القانون الحالي حينما كان الممول يخطر مرتين : الأولى على نموذج ١٨ ضرائب والثانية : على نموذج ١٩ ضرائب ... فهل نأتى الآن وقد اقتصر الأمر على نموذج واحد فحسب (مادة ١٠٢ من المشروع) ونلغى هذا الحق .

هل القصد الإضرار بالممولين وتقويت الفرصة عليهم في الطعن على التعديلات والربط الذي يتم غيابياً ومن ثم جزافياً .

لا ريب أن هذا الأمر يتكشف - الآن - عن أن وجهة المصلحة إنما تتحقق بترك النص على حاله .

ثم تأتى نفس المادة (١٥٧) - أيضاً - فتلغى النص على أن "يستفيد الشريك الذي لم يعترض أو يطعن من اعتراض أو طعن شريكه " ، وتجاهل المشروع أنه قد صدرت أحكام عديدة عن محكمة النقض تكفل استفادة الشريك الذي لم يعترض أو يطعن من

اعتراض أو طعن شريكه حتى أمام المحاكم بمختلف درجاتها ... ماذا يحدث الآن إذن .

تاسعاً : إلغاء حق تمتع

النشاط التجاري

والشركات بخصم

الضرائب المسددة عدا

الضريبة الموحدة أو

ضريبة شركات

المسؤول التي تؤدي

طبقاً لأحكام هذا

القانون : -

ألقى المشروع البند الرابع من

المادة (٢٧) الذي ينص على

السماح " ... بخصم الضرائب

المباشرة التي يدفعها الممول

من عدا الضريبة التي يؤديها

نظراً لهذا القانون ...

كما ألقى البند الرابع من

المادة (١١٤) الذي ينص على

السماح لشركات الأموال " ...

بخصم الضرائب التي تدفعها

من عدا الضريبة على أرباح

شركات الأموال التي تؤديها

طبقاً لهذا القانون ...

إن المنشآت والشركات - وهي

بصدد ممارسة نشاطها -

تسدّد عديداً من الضرائب

المباشرة أو غير المباشرة أو

"الرسوم" التي هي في حقيقتها

لا تعدو أن تكون "ضرائب" ...

وهي جميعاً مصروفات لازمة

لنشاط وإنتاج الريع الخاضع

للضريبة ، وفي غياب هذين

النصين - بحذفهما - لن يكون

لهذه الشركات أو المنشآت أن

تخصم شيئاً مما تسدده من

رسوم أو ضرائب مما يهددها

جميعاً بالتوقف عن نشاطها .

نرى أن يتم تدارك هذا الأمر

وأن يدرس بربوة - بل ويكل

روية - ما سيأذن التشريع

المقترح بخصمه تحديداً وما

لن يأذن بخصمه ... فالوضوح

والشفافية هنا ضروريان

وحتميَّان وإلا تآثر أداء هذه

المنشآت والشركات تأثراً سلبياً

في ظل التطبيق الحرفي للنص

والذي ستتجه مأموريات

الضرائب بالضرورة .

نحن لا نتحدث هنا ليس عن

نشاط بعينه أو ممولين

بذواتهم ... نحن هنا نتحدث

عن مجمل اقتصاد مصر .

عاشراً : السعر التفضيلي

للتصدير والصناعة : -

في التشريع القائم هناك سعر

تفضيلي للضريبة على كل من

النشاط الصناعي ونشاط

التصدير سواء بالنسبة لوعاء

الضريبة الموحدة أو وعاء

الضريبة على شركات الأموال .

وفي ظل التشريع المقترح

ستساوى جميع الأنشطة - بما

فيها الصناعة والتصدير - في

سعر الضريبة الذي سيطبق

عليها .

ولعله أن يكون في صالح

الاقتصاد القومي أن تتقرر

معاملة تفضيلية لكل من

نشاطي التصدير - وهذا

بديهي - ونشاط الصناعة كما

هو الحال في التشريع القائم

اتساقاً مع ذات الفلسفة التي

أملت هذا السعر التفضيلي

في التشريع القائم .

حادي عشر : إلغاء إعفاء

أجور عمال اليومية

من الضريبة إن

تجاوزت مدة عملهم

١٨٣ يوماً : -

أجور عمال اليومية معفاة

تماماً في ظل التشريع الحالي

بشرط ألا يكون استخدامهم

بصفة دائمة (دون تحديد مدة

كحد أقصى) .

ثم جاء التشريع المقترح

بإخضاع أجور عمال اليومية

إذا تجاوزت مدة عملهم "١٨٣"

يوماً في السنة " .

ومعيار ١٨٣ يوماً هذا مأخوذ

من معيار اعتبار أن "الأجنبي" يعتبر مقيماً في مصر إن جاوزت مدة إقامته ١٨٢ يوماً في السنة (مادة ٢ من القانون الحالي والمقترح معاً) .

وهذا خلط لا محل له قانوناً بين معيار اعتبار الأجنبي مقيماً في مصر ومعيار اعتبار أجر عامل اليومية خاضعاً للضريبة على المرتبات .

إن هناك شركات ومصانع توظف آلاف - بل عشرات الآلاف - من عمال اليومية بحكم طبيعة العمل وظروفه ولا يتسنى لها عملاً أن تطبق مثل هذا المعيار وإلا دخلنا في دورة من إنهاء العمل ثم إعادة الاستخدام حتى لا يخضع هؤلاء لضريبة المرتبات وهو أمر تعجز الشركات عن تطبيقه عملاً ويعوق نشاطها الذي هو في مجمله النشاط الاقتصادي لمصر ، لماذا هذه التعقيدات غير المبررة والتي سيتطلب تنفيذها إرهاب مصلحة الضرائب والشركات معاً ؟؟

إن التشريع الجيد هو الذي يتسم بالبساطة وسهولة التنفيذ ، ولا يغرب عن البألنا أن هذا التشريع سيسبب في

أعمال الزراعة باليومية أيضاً . واضح إن وجهة المصلحة العامة إنما تتحقق بعدم تعديل التشريع الحالي في هذه الجزئية .

ثاني عشر : تجاهل التشريعات الحديثة ذات الصلة بالتشريع المقترح :-

تقضى المادتان (٥/٢٧) و (٥/١١٢) من التشريع القائم بجواز اعتماد التبرعات للجمعيات ... بما لا يجاوز ٧% من الربح السنوي الصافي ... وزيدت النسبة وحدها إلى ١٠% من الربح الصافي في مشروع القانون المقترح . ولقد صدر - حديثاً جداً - قانون الجمعيات رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ الذي سري اعتباراً من ٦ يونيو سنة ٢٠٠٢ ونص في المادة (١٣/ح) منه على " ... اعتبار التبرعات التي تقدم للجمعيات تكليفاً على دخل المتبرع بما لا يزيد على ١٠ % منه " .

وواضح التعارض الشديد بين حكمي التشريع الضريبي وتشريع الجمعيات في هذه الجزئية ... وقد نصت المادة

السابعة من مواد إصدار قانون الجمعيات على أنه " ... يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون " .

ولما كنا الآن بصدد تشريع ضريبي مستحدث لن يسرى قبل ١ يناير ٢٠٠٤ في جميع الأحوال فإنه لا يسعنا تجاهل " النص الخاص " الذي أتى به قانون الجمعيات رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ في شأن التبرعات لهذه الجمعيات ويتمين أعمال هذا النص سواء لأن قانون إصدار قانون الجمعيات نص على إلغاء أى نص يخالف أحكامه أو لاعتبار ما ورد بقانون الجمعيات في شأن التبرعات إنما هو " نص خاص " يغلب على " النص العام " الوارد بقانون الضرائب كما تقضى القواعد الأصولية في التفسير .

وهناك ملاحظات عديدة أخرى على نصوص التشريع الضريبي المقترح ، ولعل طرح هذه النصوص في " ورش عمل " يحضرها ممثلون عن مصلحة الضرائب ومجتمع الأعمال والعاملون في حقل تطبيق التشريع الضريبي قد يؤدي بنا إلى أن يخرج مشروع القانون

المقترح وقد أزيل عنه كل ما يشويه من وجهة نظر القواعد العلمية للتشريعات الضريبية وبما يزيد من حافز العمل والاستثمار .

وكل ما نود أن نلفت إليه النظر أن تؤخذ ملاحظات قسم التشريع بمجلس الدولة الذى له على هذا المشروع ٧٣ ملاحظة كلها جديدة بالبحث والنظر ، خاصة ما ذكر بخصوص إلغاء هذا المشروع للمادة ٢١ من القانون ٨ لسنة ١٩٩٨ بخصوص حوافز وضمانات الاستثمار مما يلغى الإغفاء الوارد للمستثمرين بتلك المادة من الضرائب على أرباح رأس المال بنسبة توازى نسبة الفوائد التى يحددها البنك المركزى .

ثانياً : فى شأن ضريبة المبيعات :

وقد أصبح لا مفر - فى ظل النص الحالى من القانون - أن يتم إخضاع كافة التكوينات الرأسمالية لهذه الضريبة بسعر ١٠ ٪ ، ولما كان هذا العبء يمتدّ ثقيلًا على أية تكوينات رأسمالية مستجدة أو مستحدثة مما يجعل المصنع المصرى يخرج غن دائرة

التحديث والتطوير الضروريين للمحافظة على كيانه ، ومن ثم فإن الأمر يتطلب نظراً عاجلاً يرفع هذا العبء عن التكوينات الرأسمالية المستحدثة برمتها .

ويخصوص القرار الإدارى رقم ١٩٩١/٥٥٩ الخاص بتقسيط ضريبة المبيعات على الآلات و المعدات الإنتاجية الواردة من الخارج تقترح أن يتم توسيع نطاق هذا القرار ليشمل الآلات والمعدات المصنعة محلياً لدعم تنافسيتها فى السوق المحلية .

وشأن ضريبة المبيعات أيضاً فإنه قد صار لزاماً بعد تطبيق المرحلتين الثانية والثالثة أن توضع آلية مستحدثة لتحديد مبسط لدين الضريبة وسدادها ، وذلك حرصاً على صالح الخزنة العامة ذاتها من الضياع والتآكل ، ومع ما يصحب ذلك من الشعور بثقل عبء الضريبة المستحقة على صفار ممولى هاتين المرحلتين .

ثالثاً : موضوعات مرتبطة بالضرائب على المصدرين :

دراسة وزارة المالية منحت مزايًا تمضيئية للمصدرين

المصريين على النحو التالى - ١ - دراسة إمكانية إعفاء النشاط التصديرى من الضرائب العامة والرسوم وذلك دون الخروج عن اللوائح المنظمة فى إتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية .

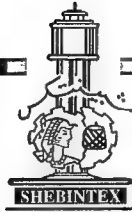
٢ - إعفاء حصيللة الصادرات من خصم ١ ٪ من تحت حساب الضريبة والاكتماء بقيام البنوك بإبلاغ مصلحة الضرائب بالمعاملات وقيم حصائل الصادرات وذلك لتوفير السيولة المناسبة لتمويل العملية التصديرية ذات هامش الربح المنخفض .

٣ - إعفاء عقود التسهيلات الائتمانية البنكية المرتبطة بتمويل عمليات التصدير السلمي والخدمى من رسم الدمغة النسبى .

٤ - إدراج جميع السلع المنتجة داخل جمهورية مصر العربية ضمن قوائم الرد الفورى (Tax Rebate) .

عن جمعية رجال

الأعمال بالإسكندرية



تمثل

شركة مصر / شبين الكوم للغزل والنسيج

صناعة الغزل والنسيج

واجهة مصر الصناعية المتقدمة في هذا المجال - وذلك الحقيقية يؤكدها حجم ونوعية إنتاجها من الغزل وكذلك الإقبال الملمرد الذي يلاقيه إنتاجها من هذه الغزل في أسواق العالم شرقاً وغرباً .

- والشركة تقدر بإنتاجها المتطور والمتنوع من الخيوط : السمكة - والمتوسطة - والرفيعة وكلها تتطابق وإرقى المواصفات العالمية .

- قطن ١٠٠ %

- الطرف المفتوح : من نمرة ٨ إلى نمرة ١٨ (O . E) .

- الغزل الحلقي : من نمرة ٢٤ إلى نمرة ٤٠ مسرحة وممشطة مفردة ومزوية للنسيج والتريكو .

- ومن النمر الرفيعة : من نمرة ٥٠ إلى ٩٤ ممشطة مفردة ومزوية للنسيج والتريكو .

- خيوط الحياكة : من نمرة ٢٠ إلى نمرة ٩٤ .

- الخيوط المخلوطة :

- بوليستر / قطن ، بوليستر / فسكوز .

من نمرة ١٨ إلى نمرة ٤٠ مسرحة للنسيج والتريكو مفردة ومزوية .

- خيوط الشانتيهات بأنواعها المختلفة .

- الإكريلك :

وقد أضافت إلى إنتاجها المتميز من القطن والمخلوط والطرف المفتوح خطاً جديداً لإنتاج الآتي :

* غزل الإكريلك : من نمرة ٢٨ مترى إلى ٥٠ نورمال وهى بالك نسيج أو تريكو بالنظام الصوفى .

* غزل الإكريلك قطن / قطنى ٥٠ / ٥٠

وتغزو أسواق الشركة أسواق أوروبا وآسيا حيث تقوم بتصدير معظم إنتاج مصانعها من خيوط الغزل المختلفة إلى مجموعة دول الاتحاد الأوربي - وباقى دول أوروبا الغربية - وأسواق دول أوروبا الشرقية - وأسواق الولايات المتحدة

الأمريكية - كندا - اليابان - تاوان - سوريا - قبرص - تركيا - لبنان .

الإدارة والمصانع : شبين الكوم برفسبأ : شبينكس .

تليفون : ٣١٤٠٠٠ - ٣١٤٢٠٠ - ٣١٤٣٠٠ (٠٤٨)

المكاتب : - الإسكندرية ت : ٤٨٣٢١٨٤ - ٤٨٦٥٢٣١

- القاهرة ت : ٣٥٤٠٤٩٧

Fax : (048) 314100

الضرائب الدولية

الأستاذ / **عبدالله العادل** المستشار بمكتب بريس ووتر هاوس كوبرز

الضرائب الدولية إلى منع
التهرب الضريبي ويتم
ذلك من خلال :-

أ - تبادل معلومات عن
الممولين وأنشطتهم
وأماكن تواجدهم .
ب - التعاون في تحصيل
الضريبة .

٢ - الاعترافات الخاصة بالدول
القائمة :

تستهدف اتفاقيات
الضرائب إلى تحقيق بعض
آمال الدول النامية من
حيث :-

أ - جذب الاستثمارات
الأجنبية .

ب - تشجيع جذب المعونة
الفنية والتكنولوجية
المتقدمة بحيث يتم خصم
الضريبة المدفوعة في
دولة المصدر من ضريبة
دولة الموطن (سوف
نتناولها بالتفصيل لاحقاً)

الاستثمارات الدولية وكذلك
تجنب الازدواج الضريبي .

وعندما نتحدث عن
مفاهيم اتفاقيات تجنب
الازدواج الضريبي بين الدول
فإننا نرسخ مفاهيم الضرائب
الدولية .

أسباب الحاجة إلى الضرائب
الدولية :

هناك أسباب عامة
للاحتياج إلى الضرائب الدولية
كما أن هناك اعتبارات
مرتبطة بالدول النامية .
١ - الاعترافات العامة :

نحتاج للضرائب الدولية لمنع
الازدواج الضريبي وذلك من
خلال :-

(١) تحديد الدولة الأحق
بالحصول على الضريبة .

(٢) الاتفاق على أسس
اقتسام الضريبة بين

الدولتين المتعاقبتين .
كذلك تؤدي اتفاقيات

تستعرض هذه الورقة
بعض مفاهيم الضرائب
الدولية والتي تهم الممارسين
والباحثين والمخططين
الضريبيين للشركات التي
تزاوّل أنشطتها عبر حدود
أكثر من دولة .

وعندما نتحدث عن
الضرائب فإننا نتحدث عن
تشريعات أو قوانين ضرائب
تصدر في الدول المختلفة أي
أنها تتصف بصفة المحلية ولا
تتجاوز الإقليم الجغرافي
للدولة التي أصدرتها .

وبالتالي لا يوجد ما يمكن
أن نطلق عليه قانون الضرائب
الدولي كما هو الحال بالنسبة
للقانون الدولي .

وحتى لا يكون ذلك عائقاً
للاستثمارات الدولية والتي
تزاوّل أنشطتها عبر حدود
أكثر من دولة ظهرت
الاتفاقيات الدولية التي تحكم

ج - عدم إخضاع نفس الدخل للضريبة بين دولتين مختلفتين .

دولة الموطن ودولة المصدر :

من المفاهيم الهامة في الضرائب الدولية التفرقة بين دولة الموطن ودولة المصدر .

ودولة الموطن هي تلك الدولة التي تمنح جنسيتها للمستثمر باعتباره أحد مواطنيها ويتبعها سياسياً أو اقتصادياً أو يتم اعتباره مقيماً بها عند تحقق شروط معينة .

أما دولة المصدر فهي الدولة التي يتحقق فيها الإيراد الخاضع للضريبة .

نماذج الاتفاقيات :

هناك العديد من النماذج التي يتم إعدادها مسبقاً للاسترشاد بها عند عقد الاتفاقيات الدولية بين الدول لفرض الضرائب . ومن أهم النماذج المتداولة :-

- ١ - نموذج الأمم المتحدة .
- ٢ - نموذج منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي (وهو النموذج الأكثر شيوعاً في الدول

(النامية).

٣ - نماذج أخرى (نماذج الشرق الأقصى) .

الاتفاقيات والقانون المحلي :-

كما سبق أن أوضحنا أن الضرائب تتحكم فيها تشريعات محلية خاصة بكل دولة يتم تطبيقها على الإيرادات المحققة فيها ولكن تأتي الاتفاقيات الدولية هي مرتبة أعلى من القوانين المحلية فهي تصدر من خلال القنوات التشريعية في الدول المتعاقدة ولكنها تمثل أحكاماً خاصة وتستند أولويتها إلى القاعدة القانونية المستقرة بأن الخاص يقيد العام .

ومن أهم صفات تلك الاتفاقيات إنها لا تعطى لأن من الدولتين المتعاقبتين الحق في فرض ضرائب في الدولة الأخرى كما إنها لا تعطى أي إجراءات لفرض الضرائب .

وبالرغم من ذلك فإنها تحد من تطبيق أحكام قوانين الضرائب المحلية وتحدد الدولة الأحق بفرض الضريبة .

الملاح العامة لاتفاقيات تجنب

الازدواج الضريبي :-

لا تخرج الملاح العامة لكافة الاتفاقيات عما يلي بحيث يتم إفراد مادة مستقلة لكل منها :-

- ١ - تعريف الإقامة والمنشأة الدائمة .

- ٢ - أنواع الضرائب التي تغطيها الاتفاقية (وتتمثل بصفة أساسية في الضرائب المباشرة ولا تقطى غير المباشرة مثل ضرائب الدفعة أو ضرائب المبيعات) .

- ٣ - إيرادات الأموال العقارية .

- ٤ - النقل البحري والجوي .

- ٥ - أرباح الأسهم .

- ٦ - الفوائد .

- ٧ - الإتاوات .

- ٨ - الأرباح الرأسمالية .

- ٩ - الخدمات الشخصية

- المستقلة وغير المستقلة .

- ١٠ - مكافآت أعضاء مجلس الإدارة .

- ١١ - الفنانين والرياضيون .

- ١٢ - المعاشات الخاصة .

- ١٣ - الوظائف الحكومية .

- ١٤ - الطلاب .

١٥ - الأساتذة والمدرسون
والباحثون .

١٦ - طرق تجنب الازدواج
الضريبي (منع الازدواج
وخصم الضريبة) .

١٧ - تبادل المعلومات .

التخطيط الضريبي :

قبل استعراض بعض التفاصيل
الخاصة بالملاحم العامة
للاتفاقيات الدولية نجد أنه
من الأهمية بمكان لفت النظر
إلى أن الضرائب الدولية هي
مجال خصص للتخطيط
الضريبي بحيث إنه بالاستفادة
بتلك الاتفاقيات يتم تخطيط
أفضل وضع ضريبي للشركات
متعددة الجنسيات أو عابرة
القارات وكذلك شركات
المجموعة .

و يتم من خلال التخطيط
الضريبي ما يسمى بتسويق
الاتفاقيات (Treaty Shopping)
بحيث يتم استقرار الاتفاقيات
المختلفة مع دولة معينة
واختيار المناسب منها قبل
الدخول في العلاقات البينية
بين الشركات وفروعها أو
شركاتهم الشقيقة وقبل تحديد

طبيعة التعاقدات .

كذلك يفضل التخطيط
الضريبي مراجعة العقود
الدولية وشروطها وتحديد
المعاملة الضريبية لها في
ضوء القوانين المحلية وكذلك
المحلية وكذلك الاتفاقيات
الدولية .

أولاً : المنشأة الدائمة :

بالرغم من أن معظم
التشريعات الضريبية تتضمن
نصوصاً تحدد المنشأة
الدائمة تحديداً واضحاً
للتشريع الضريبي المصري
جاء خالياً من تحديد مفهوم
المنشأة الدائمة أما نماذج
الاتفاقيات الدولية فإنها
تحرص على التحديد الواضح
للمنشأة الدائمة وتفرد لها
مادة مستقلة كما هو الحال في
معظم التشريعات الضريبية
نظراً للأهمية القصوى
لتحديد المنشأة الدائمة والذي
من خلاله يتم تحديد الدولة
الأحق بفرض الضريبة .

وتعرف المنشأة الدائمة
بالمكان الثابت الذي تزاوّل فيه
المنشأة كلاً أو جزءاً من

نشاطها ويتم حصر ما يقع
تحت هذا المفهوم مثل محل
الإدارة أو الفرع أو المكتب أو
المصنع أو المنجم أو الورشة
أو موقع البناء أو التشييد أو
التجميع أو الموقع الذي يزاول
فيه النشاط .

والجدير بالذكر أن انطباق
مفهوم المنشأة الدائمة على
أحد الأنشطة يجعل هذا
النشاط يخضع للضرائب
طبقاً للقانون المحلي في
الدولة التي تزاوّل المنشأة
فيها نشاطها ويحد من تطبيق
الأحكام الأخرى الواردة في
الاتفاقية من حيث عدم
الخضوع أو الأسعار المخفضة
للضرائب .

ومن الأهمية بمكان لفت
الأنظار إلى تعريف المنشأة
الدائمة بأنها المكان الثابت
الذي يزاول فيه النشاط يلقي
كثيراً من الانتقادات حالياً مما
حدا بمنظمة التعاون
الاقتصادي الأوروبي إلى إعادة
النظر فيه خاصة بعد التطور
التكنولوجي والحاسبات الآلية
التي تجعل من المكان الثابت

عقبة أمام فرض الضرائب على بعض الأنشطة مثل الخدمات المؤداة عبر شبكات الإنترنت .

وقد صدر مؤخراً حكم فى إحدى المحاكم الإيطالية آثار جدلاً واسعاً حيث تقيد بمفهوم المكان الثابت وأغفى نشاطاً ضخماً لأحد المهندسين المتخصصين الذين يقدمون الاستشارات من أماكن متغيرة يوماً بعد يوم وعدم وجود مكان ثابت لاعتباره منشأة دائمة .

وفيما يلى نستعرض بعض التفاصيل الخاصة بالملاحم العامة للاتفاقيات .

ثانياً : الضرائب التى تغطيها الاتفاقية :-

نظراً لاختلاف مسميات الضرائب المفروضة داخل الدول المتعاقدة فمن الأهمية بمكان إيراد مادة مستقلة فى الاتفاقية لتحديد الضرائب التى تغطيها تلك الاتفاقية .

والجدير بالذكر أن هذه الاتفاقيات عادة ما تغطى الضرائب التى تصيب الدخل بشكل مباشر ولا تمتد لتغطى

الضرائب غير المباشرة مثل ضرائب الدمغة وضرائب القيم المضافة أو المبيعات أو الاستهلاك وما شابهها من الضرائب غير المباشرة على اختلاف مسمياتها .

ثالثاً : الأرباح التجارية والصناعية :

ويقصد بها تلك الأرباح التى يحققها الشخص من خلال منشأة دائمة ، وفى هذه الحالة فإنها تخضع للضريبة فى دولة المصدر وطبقاً لقوانينها المحلية ولا تطبق أحكام الاتفاقية الأخرى فى خصوص هذه الأرباح .

والجدير بالذكر أن العمولات المدفوعة من شخص فى دولة متعاقدة إلى شخص مقيم فى الدولة المتعاقدة الأخرى تخضع تلك العمولات فى الدولة المتعاقدة الأخرى طالما تحققت لمنشأة دائمة بها ولا يجوز للدولة المتعاقدة الأولى فرض ضرائب عليها .

رابعاً : أرباح الأسهم : لا ترقى مساهمة شخص مقيم فى دولة متعاقدة فى منشأة

فى الدولة المتعاقدة الأخرى وحصوله على توزيعات أسهم إلى مفهوم المنشأة الدائمة وبالتالي فإن الاتفاقيات عادة ما تضع حدود قصوى للضريبة التى يحق لكل من الدولتين المتعاقدين فرضها على تلك التوزيعات حتى لا يكون هناك ازدواج ضريبي فى دولة الموطن ودولة المصدر .

خامساً : الفوائد :

تخضع الفوائد المحلية للضرائب فى كل من الدولتين المتعاقدين طبقاً للقانون المحلى وسعر الضريبة المطبق فى مصر ٣٢٪ . أما الفوائد المدفوعة من شخص فى دولة متعاقدة إلى شخص فى دولة متعاقدة أخرى فإن معظم الاتفاقيات تعدد الحد الأقصى الذى يتم فرضه فى دولة المصدر وهو فى أغلب الأحيان ١٥٪ .

ويستثنى من ذلك الفوائد المدفوعة من شخص مقيم فى مصر إلى البنوك السويسرية بحيث لا تخضع للضرائب فى مصر . (انظر

الجدول المرفق)

سادساً : الإتاوات :

الإتاوات هي تلك المبالغ المدفوعة مقابل براءات اختراع أو معونة فنية أو حق معرفة أو حقوق أداء أو استغلال على اختلاف أنواعها وصورها .

وقد نظم القانون المصري المعاملة الضريبية لتلك المبالغ بحيث أصبحت ضريبة خصم من المنيع بموجب المادة ١١١ مكرراً من القانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ بسعر ٣٢٪ .

وفي جميع الاتفاقيات يتم تعريف تلك المبالغ وتحديدها حداً أقصى لسعر الضريبة الذي يمكن أن تفرض عليها .

وعلى سبيل المثال فإن الحد الأقصى الذي يمكن أن تفرضه مصر على الإتاوات المدفوعة لشخص مقيم في أمريكا ١٥٪ ، سويسرا ١٢,٥٪ ، قبرص ١٠٪ ، لبنان ٥٪ ، النمسا صفر٪ .

(مرفق حصر بالأسعار المطبقة في الاتفاقيات المبرمة حتى الآن) .

سابعاً : الخدمات الشخصية المستقلة :

يقصد بإيرادات الخدمات

الشخصية المستقلة بأنه الدخل الذي يحصل عليه شخص مقيم في إحدى الدولتين المتعاقبتين من خدمات مهنية أو أنشطة أخرى ذات طبيعة مستقلة وأهم مثال لها هو الاستشارات .

وتخضع تلك المبالغ أصلاً للضريبة في دولة الموطن ما لم يقيم الشخص بتقديم الخدمات من خلال مركز ثابت في الدولة المتعاقدة الأخرى أو في حالة تواجده لمدة معينة (تتراوح بين ثلاثة وستة أشهر) تحددها الاتفاقية في الدولة المتعاقدة الأخرى ففي الحاليتين الأخريتين يحق لدولة المصدر أن تخضع تلك المبالغ للضرائب طبقاً لقوانينها المحلية .

والجدير بالذكر أن الاتفاقية المبرمة بين مصر وفرنسا نصت على أنه للاعتبارات العملية تعامل إيرادات الاستشارات معاملة الإتاوات ولكنها تخضع بسعر ١٠٪ ما لم تكن هناك معاملة أفضل في دولة المصدر .

ثامناً : الخدمات الشخصية غير المستقلة :

يقصد بالمبالغ المدفوعة مقابل الخدمات الشخصية غير المستقلة ، المرتبات والأجور وغيرها من المكافآت المماثلة التي يتقاضاها مقيم في إحدى الدولتين المتعاقبتين من صاحب عمل مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى .

والأصل أن تلك المبالغ تخضع في دولة الموطن طبقاً لقوانينها المحلية ما لم يكن العمل يؤدي في دولة المصدر بتحقيق شروط معينة تحددها الاتفاقية وتتضمن وجود مستلم الإيرادات في الدولة المتعاقدة الأخرى لمدة أو مدد تزيد عن مدة محدودة تتراوح بين شهرين وستة أشهر .

ومن الموضوعات الهامة في ذلك الشأن ما تقرره بعض الشركات من منح العاملين لديها أو لدى فروعها أو شركاتها الشقيقة من خطط خيارات الأسهم (Stock Option plans) وتختلف معاملتها من دولة إلى أخرى وتلعب الاتفاقيات الدولية دوراً هاماً في تحديد المعاملة الضريبية لتلك المزايا ■

بيان بأسعار الضريبة على الفوائد والإتاوات
من واقع اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب
الموقعة بين مصر والدول الأخرى

٢	الدولة التي بها الشركة المستلمة للإتاوة	الفوائد (%)	الإتاوات (%)	٢	الدولة التي بها الشركة المستلمة للإتاوة	الفوائد (%)	الإتاوات (%)
	الدول التي ليس لها اتفاقيات				الدول التي لها اتفاقيات		
١	النمسا	١٥	صفر	٢٢	سويسرا	١٥	١٢,٥
٢	بلجيكا	١٥	١٥	٢٣	تونس	١٠	١٥
٣	كندا	١٥	١٥	٢٤	الإمارات	١٠	١٠
٤	قبرص	١٥	١٠	٢٥	المملكة المتحدة	١٥	١٥
٥	التشيك	١٥	١٥	٢٦	الولايات المتحدة	١٥	١٥
٦	الدانمارك	١٥	٢٠	٢٧	هولندا	١٢	١٢
٧	فنلندا	١٥	٢٥	٢٨	لبنان	١٠	٥
٨	فرنسا	٢٥	٢٥	٢٩	تركيا	١٠	١٠
٩	ألمانيا	١٥	١٥	٣٠	يوغسلافيا	١٥	١٥
١٠	المجر	١٥	١٥	٣١	سوريا	١٥	٢٠
١١	الهند	٣٢	٣٢	٣٢	الأردن	١٥	٢٠
١٢	العراق	٣٢	١٦	٣٣	باكستان	١٥	١٥
١٣	إيطاليا	٢٥	١٥	٣٤	جنوب إفريقيا	١٢	١٥
١٤	اليابان	٣٢	١٥	٣٥	روسيا	١٠	١٥
١٥	كوريا	١٥	١٥	٣٦	فلسطين	١٥	١٥
١٦	المغرب	٢٠	١٠	٣٧	بلغاريا	١٥	١٥
١٧	النرويج	٣٢	١٥	٣٨	اليمن	١٠	١٠
١٨	بولندا	١٢	١٢	٣٩	الصين	١٠	٨
١٩	رومانيا	١٥	١٥	٤٠	البحرين	صفر	صفر
٢٠	السودان	٣٢	١٠	٤١	ليبيا	٣٢	٣٢
٢١	السويد	١٥	١٤	٤٢	أندونيسيا	١٥	١٥

ضريبة المبيعات ومشكلة تطبيقها على السلع الرأسمالية

تقديم / نادية الصباغ

وقد نصت المادة الأولى من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ على تطبيق الضريبة العامة على المبيعات على ثلاث مراحل :-
المرحلة الأولى :-

يكلف فيها المنتج الصناعي - والمستورد ومؤدى الخدمة بتحصيل الضريبة وتوريدها لمصلحة الضرائب على المبيعات وطبقت هذه المرحلة اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون في ١٩٩١/٥/٢
المرحلة الثانية :-

ويكلف فيها المنتج الصناعي - والمستورد ومؤدى الخدمة وكذلك تاجر الجملة بتحصيل الضريبة وتوريدها للمصلحة .

خاضعة للضريبة بفرض الاتجار مهما كان حجم معاملاته .
السلعة :-

كل منتج صناعي سواء كان محلياً أو مستورداً .
البيع :-

هو انتقال ملكية السلعة أو أداء الخدمة من البائع ولو كان مستورداً إلى المشتري .
مورد الخدمة :-

كل شخص طبيعي أو معنوي يقوم بتوريد أو أداء خدمة خاضعة للضريبة .
المستورد :-

كل شخص طبيعي أو معنوي يقوم باستيراد سلع صناعية أو خدمات من الخارج خاضعة للضريبة بفرض الاتجار .

صدر القانون ١١ لسنة ١٩٩١ الخاص بالضريبة العامة على المبيعات وتعديلاته :-

كما نصت المادة الأولى من قانون الضريبة العامة على المبيعات . أنه يقصد في تطبيق أحكام هذا القانون بالألفاظ والمبشرات الآتية التعريفات الموضحة كالاتي :-
المكلف :-

الشخص الطبيعي أو المعنوي المكلف بتحصيل وتوريد الضريبة للمصلحة سواء كان منتجاً صناعياً أو تاجراً أو مؤدياً لخدمة خاضعة للضريبة بلغت مبيعاته حد التسجيل المنصوص عليه في القانون وكل مستورد لسلعة أو خدمة

المرحلة الثالثة :-

ويكلف فيها المنتج الصناعي - والمستورد - ومؤدى الخدمة وتاجر الجملة وكذلك تاجر التجزئة بتحصيل الضريبة وتوريدها للمصلحة .

وقد بدأ تطبيق المرحلتين الثانية والثالثة اعتباراً من ٢٠٠١/٧/١ عند صدور القانون رقم ١٧ لسنة ٢٠٠١ إما بخصوص السلع والمعدات الرأسمالية المستوردة بفرض استخدامها في الإنتاج فلم يرد نص صريح في القانون بإخضاعها للضريبة تشجيعاً للصناعات الوطنية وعمليات الإحلال والتجديد .

ورغم هذا تصر مصلحة الضرائب العامة على المبيعات على إخضاع هذه السلع للضريبة عند الإفراج الجمركي عنها مع تقسيط ضريبة المبيعات المفروضة عليها .

ولما كان هذا الإجراء يخالف أحكام الدستور والقانون وقد صدرت الضريبة من أحكام المحاكم على اختلاف درجاتها بعدم أحقية المصلحة في إخضاعها لضريبة المبيعات ومنها حكم محكمة استئناف القاهرة / الدائرة ٢٣ مدنى بجلسة ٢٠٠٠/١/١٧ فى الاستئنافين ٩٥٦٣ ، ١٠١٦٥ لسنة ١١٦ ق كذلك حكم محكمة استئناف القاهرة الدائرة ٥٨ مدنى بجلسة ٢٠٠٢/٧/٢٤ فى الاستئناف رقم ٤٢٠٣ لسنة ١١٩ ق إلا إنه صدر حكم محكمة النقض فى الطعن رقم ٢٩٥ لسنة ٧١ ق بجلسة ٢٠٠٣/١٠/٢٢ بخضوع السلع الرأسمالية لضريبة المبيعات على سند من القول إنها تستعمل فى أغراض خاصة .

وحيث إن المشرع اشترط لاستحقاق الضريبة

على السلع المستوردة أن يكون استيرادها بفرض الاتجار أما إذا كان استيرادها بقصد زيادة الطاقة الإنتاجية لشركة وليس بقصد الاتجار فلا تخضع للضريبة (هذا مفهوم واضح من نص المادة) .

وحيث إن المادة السادسة من القانون ذاته تنص على أنه تستحق الضريبة بتحقيق واقعة بيع السلعة أو أداء الخدمة بمعرفة المكلفين وفقاً لأحكام هذا القانون ويعتبر فى حكم البيع قيام المكلف باستعمال السلعة أو الاستفادة من الخدمة فى أغراض خاصة أو شخصية أو بالتصرف فيها بأى من التصرفات القانونية ، كما تستحق الضريبة بالنسبة إلى السلع المستوردة فى مرحلة الإفراج عنها من الجمارك بتحقيق الواقعة المنشئة للضريبة الجمركية

وتحصل وفقاً للإجراءات المقررة في شأنها .

ونظراً لأن المشرع في قانون الضريبة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ وضع تنظيمًا شاملاً لهذه الضريبة وحدد الخدمات والسلع الخاضعة لها فأخضع السلع المحلية والمستوردة والخدمات التي أورد بيانها بالجدول المرفق للقانون وحدد استحقاق الضريبة بتحقيق واقعة بيع السلعة أو أداء الخدمة بمعرفة المكلفين بتحصيلها وتوريدها ، وأن قيام المكلف باستعمال السلعة أو الاستفادة من الخدمة في أغراض خاصة أو شخصية أو التصرف فيها يعتبر في حكم البيع ، كما أخضع المشرع للضريبة كل شخص طبيعى أو معنوى يقوم باستيراد سلع أو خدمات من الخارج إذا كان استيراده لها

بفرض الاتجار فيها أو استعمالها في إنتاج سلع يتم بيعها بعد ذلك ، وجعل استحقاق الضريبة بالنسبة لهذه السلع والخدمات بتحقيق الواقعة المنشئة للضريبة الجمركية بغض النظر عما إذا كانت هذه السلع رأسمالية أو استهلاكية ما لم يرد نص خاص بالإعفاء منها كما فعل المشرع في المادة السابعة من القانون المذكور ونظراً لأن المشرع : أخضع السلع المستوردة للضريبة في المادة السادسة من القانون وحدد لفظ السلع المستوردة وهو لفظ عام ومطلق وهنا اجتهدت مصلحة الضرائب العامة على المبيعات وأخضعت جميع السلع الرأسمالية المستوردة للضريبة .

ولم تفرق بين السلع الرأسمالية المستوردة المستخدمة في عمليات

التصنيع اللازمة لمزاولة النشاط وزيادة الطاقة الإنتاجية ولهذا الغرض يتم استيراد السلع الرأسمالية ويكون الغرض منها تكوين مصنع أو إنشاء شركة وليس الغرض منها الاتجار فيها . وجعلت الواقعة المنشئة للضريبة هو الإفراج عن السلعة من الدائرة الجمركية .

ونظراً لأن فرض ضريبة المبيعات على السلع الرأسمالية عند الإفراج الجمركي يعتبر من الناحية القانونية مخالفة للدستور ولا بد من صدور نص صريح بإعفاء هذه السلع وذلك لتشجيع النشاط الصناعي وإجراء تحديث للصناعة .

وتشجيع الإحلال والتجديد بهدف زيادة الإنتاج وتحسينه والمحافظة على اقتصاد البلاد .



متطلبات الحكومة المبدعة

دكتور

محمد الباز

ليس أسهل من أن تكون الحكومة مبدعة بحكم ما تملكه من سلطات وصلاحيات توفر لها القدرة على التأثير ... وليس هناك في نفس الوقت أيضاً ما هو أصعب من أن تكون الحكومة - أية حكومة - مبدعة بحكم متطلبات الإبداع على هذا المستوى .

وقد يبدو في هذا القول تناقض وهذا صحيح ولكن ذلك طبيعة الإبداع فهو يتعامل مع فكرتين أو عدة أفكار متناقضة للخروج بحلول مبتكرة وللتفكير بطريقة مختلفة ... وسوف يتضح لنا ذلك جلياً عندما نتف على متطلبات الحكومة المبدعة .

نحن هنا سنجد أننا أمام قاعدة «واحد» عشرة - بمعنى أننا أمام حكومة واحدة ولكنها تحتوى قدرة عشرين حكومة كيف ذلك ؟ دعنا

نفحص الأمر .

للحكومة وظائف ثلاث - كما سبقنا إلى ذلك الإشارة - وظيفتها كمديرة لشئون الاقتصاد القومي وهى هنا تحتاج إلى عشرة متطلبات ... ووظيفتها كمنتج للخدمات العامة وهى هنا تحتاج إلى خمسة متطلبات ... ووظيفتها كمستهلك عام وهى هنا تحتاج إلى خمسة متطلبات أيضاً .

أى أننا أمام عشرة متطلبات للحكومة كمدير وخمسة متطلبات للحكومة كمنتج وخمسة متطلبات للحكومة كمستهلك .

أى أننا أمام عشرين مطلباً ... أى عشرين حكومة فى حكومة واحدة وهذا الأمر لا يشير إلى صعوبة أن تكون هناك حكومة مبدعة لأننا لا نتكلم هنا عن قدرات أفراد «هم الوزراء» ولكننا نتكلم عن حجم سلطات وصلاحيات تمتطيع من خلالها أن توظف قدرات المجتمع إلى طاقات خلاقة ومبدعة .

وهنا فارق كبير بين وجود السلطة والصلاحيات والقدرة على استخدامها فى الاتجاه الصحيح والإبداع هنا يتعلق بالشرق الثانى «القدرة على الاستخدام فى الاتجاه الصحيح» ... والآن دعنا نستعرض متطلبات الحكومة المبدعة فى المجالات الثلاثة :

أولاً : متطلبات الحكومة المبدعة لإدارة الاقتصاد القومي :

- دقة الملاحظات «الحكومة الذكية» .
- التفكير الخلاق «الحكومة المبصرة»
- شمولية الرؤية «الحكومة الشاملة»
- وضوح وسلامة المنهج «الحكومة العلمية»
- القدرة على التأثير «الحكومة الفاعلة»
- القدرة على استيعاب المتغيرات «الحكومة الفاهمة»
- القدرة على تجميع القدرات «الحكومة الواعية»
- القسرة على إحكام الأداء «الحكومة المنجزة»
- القدرة على التوقع «الحكومة المنتبهة»
- القدرة على مرونة الحركة «الحكومة الرشيقة»
- أى أننا هنا فى حاجة إلى حكومة ذكية ، ومبصرة . تمتلك شمولية الرؤية ، وحكومة علمية فاعلة ، وفاهمة وواعية ؛ ولديها قدرة على الإنجاز . ومنتهبة لديها . قدرة على التوقع وحكومة رشيقة لديها القدرة على الحركة وتلك المتطلبات ليست مجرد كلمات مترادفة أو معانى جميلة ولكنها معايير

وآليات ذات مضامين حقيقية
على نحو ما سوف تناقشه
تبعاً .

ثانياً : متطلبات الحكومة المبدعة
كمنتج للخدمات العامة :

- القدرة على الإيجاد
- «الحكومة المجيدة»
- القدرة على المنافسة
- «الحكومة الناجحة»
- القدرة على الضبط
- «الحكومة المنضبطة»
- القدرة على المتابعة

«الحكومة المستولة»

- القدرة على المساءلة
- «الحكومة الحاضرة»

ثالثاً : متطلبات الحكومة المبدعة
كمستهلك عام :

- القدرة على التدبير
- «الحكومة المدبرة»
- القدرة على التحكم
- «الحكومة المرنة»
- القدرة على التوفير
- «الحكومة القدوة»
- القدرة على التصحيح

«الحكومة القوية»

- القدرة على وضع الأولويات
- «الحكومة المتوافقة»

تلك هي المتطلبات التي
سنتاولها تبعاً والتي تمت
صياغتها في عبارات قصيرة
تؤكد مرة أخرى أنها ليست
إنشائية أو وصفية ولكنها
معايير وآليات قابلة للقياس
والأهم أنها ممكنة ... في إطار
قاعدة ٢٠ × ١ ... التي
سنتاولها تبعاً بمشيئة الله .

مؤال وحواب (حول الخصم والإضافة)

● ورد سؤال للمجلة حول تطبيق أحكام الخصم والإضافة

١ - ما هي نسبة الخصم التي تخضع لها المطبوعات التي تقوم المطابع بتوريدها إلى الجهات المختلفة ؟؟

ب - عندما تقوم المطابع ببيع مطبوعات إلى المستهلك الأخير هل تخضع للإضافة من عدمه ؟؟
يجيب على هذا السؤال الدكتور/ سمير سعد مرفص - المستشار الضريبي وأستاذ المحاسبة بالجامعة الأمريكية كما يلي :-

أ - بالنسبة للشق الأول من السؤال والمتعلق بنسبة الخصم والإضافة التي تخضع لها المطابع عند توريدها مطبوعات للجهات المختلفة - باستثناء الجدول رقم (١) الصادر بقرار وزير المالية رقم ١٥٧٧ لسنة ٢٠٠٠ بتعديل أحكام القرار الوزاري رقم ١٦٦ لسنة ١٩٨٢ والقرارات الوزارية المعدلة له والذي ينظم الأنشطة التي تخضع للخصم والإضافة ونسب الخصم المقررة يتضح أن التوريدات من المطبوعات تعتبر من قبيل المشتريات للجهة التي يتم التوريد لها وبافتراض خضوع الجهة التي يتم التوريد لها وكذلك المطابع لأحكام الخصم والإضافة فإن هذه التوريدات تعتبر من قبيل المشتريات وبالتالي تخضع لنسبة خصم ١ % حيث أن محلها سلمة هي المطبوعات وعلى الجهات المشتري للمطبوعات أن تخضع من قيمة المشتريات ١% وتقوم بتوريدها إلى مصلحة الضرائب طبقاً لأحكام الخصم والإضافة من الضرائب المستحقة على هذه المطابع عند تصديدها بعبئها مبالغ مضمومة تحت حساب الضريبة المستحقة سنوياً عن نشاطها نتيجة أعمالها .

ب - أما الشق الثاني من السؤال والذي يتعلق ببيع مطبوعات إلى المستهلك ومدى خضوعها لأحكام الإضافة فسبق أن تناولناه في الشق الأول من السؤال أنه يشترط لسريان أحكام الخصم والإضافة والتحصيل تحت حساب الضريبة أن تكون كل من جهة الالتزام التي تقوم بالإضافة بين الجهات المخاطبة بالإضافة هي أحكام القانون المنظم للإضافة .

كما يجب أن يكون الممول الخاضع للإضافة أيضاً من الأشخاص المخاطبين بهذا النظام أي الممول الذي يتم إضافة الضريبة لمساهبه وتوريدها لمصلحة الضرائب كما يجب أن تكون السلعة الخاضعة للإضافة من السلع الواردة بجدول الإضافة الصادر بها قرار وزير المالية وضرورة توافر هذه الشروط مجتمعة فإذا تخلف شرط من هذه الشروط فلا مجال لتطبيق أحكام الإضافة .

ويتطبيق ما تقدم على أحكام الإضافة عند البيع للمستهلك النهائي سوف نجد أن المستهلكين العاديين من غير التجار ليسوا مخاطبين بأحكام الإضافة لأنهم ليسوا ممولين أو خاضعين للضريبة حتى يمكن أن يخضعوا لهذا النظام . ومن ثم فلا محل لتطبيق أحكام الإضافة عند البيع للمستهلك غير التاجر لمخالفة ذلك لأحكام الخصم والإضافة والتحصيل لحساب الضريبة . كما أن الطابع المميز للسلعة وهي المطبوعات بأنها متونة باسم المستهلك الأخير ولا يجوز تداولها .

بنوك وعملاء متعثرون وحكم أفندينا

دكتور

محمد الباز

وكان الأمل كثير علينا ... وكان الإحباط يجب أن يظل قدرنا ومصيرنا هكذا يريد لنا البعض في بعض البنوك ... هكذا جاء بريدى محملاً هذا الأسبوع بالعديد من الرسائل وحاملاً الكثير من هموم بعض عملاء البنوك ... وكانت خلاصة تلك الرسائل تشير إلى أننا قد تابعنا باهتمام ما تكتبونه في هذا المكان منذ عدة أسابيع حول معالجة الديون غير المنتظمة ... وقد تقاءلنا كثيراً بما اتجه إليه الإصلاح المصرفي من التعامل مع تلك القضية في أحد محاوره ... وقد استبشرنا - هكذا تقول رسائل العملاء - بآليات جديدة في هذا الصدد تسعى إلى معالجة الأمر بعدالة

وموضوعية لا سيما اللجنة المزمع إنشاؤها بمعرفة البنك المركزي المصري ... ولقد قامت بعض البنوك بكل عدالة وموضوعية بتسوية موضوعية لبعض تلك الديون المتعثرة .. ولكن بعض البنوك تأبى إلا الفتك بالعملاء ودعنى أقول لك بكل صدق هكذا جاثتى إحدى الرسائل أن أحد البنوك لا يكتفى بحجم الفوائد والغرامات والمصروفات والملحقات التي أضافها إلى أصل الدين ولا يكتفى بضمانات وشيكات ولكته يصبر على أن يطبق معنا « حكم أفندينا » وأن نزعن لكل ما يقول وما يطلب ولو كان فيه خراب البيت . نحن يا سيدى نريد أن نسدد ما علينا للبنك كما حدده هو متضمناً جميع الفواتير والعوائد وغيرها مما نعرفه وما لا نعرفه ولكن هذا ليس بكاف فالبank وبعد أن تسلم منا شيكات الوفاء بالدين على الأقساط التي تم الاتفاق عليها يضع - البنك - في عقد الاتفاق جدولاً الدين من المواد والشروط ما يتيح له في أى لحظة يشاء ويدون أية ضوابط

ويدون أية إخطارات أن يطيح بالشركة وأن يلقي بها في الجحيم هكذا وقتما يشاء وليس أمام الشركة سوى أن تخضع لحكم « قراقوش » وأن تركع على قدميها سماً وطاعة لما يقول أيا كان ومهما كانت عدالته أو موضوعيته على طريقة اسمع الكلام ولا تناقش وإلا فإن طريقك مسدود مسدود ومكانك خلف القضبان محفوظ محفوظ.

والسؤال إلى من يلجأ العميل الجاد والملتزم والأمين لكي يعدل الميزان ... لمن يلجأ مثل هذا العميل بعد أن ضاقت به الدنيا وبعد أن استنفد كل الطاقة والجهد والبنك يحاور ويناور وهو سعيد بأن « عداد الفوائد شغال » ... وليذهب الجميع إلى الجحيم ... ما هذا أيها السادة هكذا يسأل العملاء . ولهذا العميل وأمثاله أقول ليس الأمر مقبولاً على هذا النحو وهناك العديد من الآليات التي يمكن من خلالها لمثل هؤلاء العملاء أن يتخذوها لوقف هذا القهر والجبروت وإهدار حقوق العملاء ...

وماذا يصنع هؤلاء؟

العملاء الجادون الذين يريدون تسوية مديونياتهم عند البنوك ولا ينشُدون سوى « العدل والموضوعية » فى تحديد شروط تلك التسوية أو برنامج السداد مع البنك .

وبعض البنوك تضع من الشروط والعوائد والفوائد والملحقات ما يمكن تخيله ومالا يمكن ، ثم ضمانات وضمانات وفوق ذلك كله عقود يمكن أن نطلق عليها « عقود العميل المرهون » نعم إن بعض العقود التى تضعها بعض البنوك فى هذا الصدد لا تسعى لرهن عقارى أو رهن حيازى أو رهن تجارى أو غيرها من أنواع الرهون التى نعرفها ولكنها تسعى إلى « رهن العميل نفسه » بحيث يصبح مصيره ومستقبله مرهوناً لدى البنك يستطيع أن يلقي به فى السجن متى شاء وكيف شاء فهناك شيكات تغطى مبلغ الدين وعوائده وفوائده بالشروط التى يريدها البنك ، وهناك ضمانات أخرى من كل نوع وليس هذا بكاف بل البعض من البنوك يضيف إلى ذلك عبارة مفتوحة وما يستجد من عوائد وعمولات ومصروفات وملحقات وهكذا دون تحديد .

وإذا تأخر « العميل المرهون » فى سداد أى قسط بحسب الجدولة التى أجراها مع البنك ، ماذا يحدث فى هذه الحالة ؟ يستحق الدين كله مرة واحدة ، ولكن ما هو الدين الذى يستحق فى هذه الحالة إنه كامل قيمة الدين الذى تضمن كل العوائد والفوائد والعمولات عن فترة السداد كلها دون امتداد بما أجراه العميل المرهون من سدادات ودعنا نوضح الأمر ، لو أن هناك ديناً مستحقاً على العميل المرهون قيمته مثلاً مليون جنيه اتفق على سداده على ١٢ شهراً مع البنك مثلاً والبنك قد حسب عوائد ومصروفات وعمولات فى إطار ذلك قيمتها على سبيل المثال ١٢٠ ألف جنيه وبذلك أصبح مبلغ الدين ١ ١٢٠ ٠٠٠ مليون ومائة وعشرون ألف جنيه ، فيكون قيمة القسط على سبيل التقريب فى هذه الحالة ٩٣٣٣٤ جنيهًا فإذا انتظم العميل فى سداد أحد عشر قسطاً وتبقى عليه القسط الأخير أى أنه سدد ما قيمته ١٠٣٦٦٧٤ « مليون وستة وعشرون ألف وستمائة وأربعة وسبعون جنيهًا » وتبقى عليه قسط واحد لنفترض جدلاً أنه تأخر فى سداده ... فى هذه الحالة ماذا يحدث ؟ يحل سداد

كامل الدين مرة واحدة أى مليون ومائة وعشرون ألف جنيه وليس هذا فقط بل تحسب عليه مرة أخرى الفوائد والعوائد أى ١٣٤٤٠٠ جنيه ... ليس هذا فقط بل تحسب فوائد تأخير ولكن مثلاً بنسبة ٣ % ولنفرض أن العميل تأخر فى سداد هذا القسط الأخير شهراً واحداً ولنقل أنه تقريباً ٥٠٠ جنيه من هذا القسط الأخير خلال شهر ... ماذا يعطى العقد للبنك فى هذه الحالة ... إن ما تم سداده وكأنه لم يكن وقيمه ١٠٣٦٦٧٤ مضافاً إليه كامل الدين بفوائده والذى كان محلاً للجدولة أى ١١٢٠٠٠٠ جنيه بالإضافة إلى فوائد تأخير على القسط الأخير ٥٠٠ جنيه فيكون جملة ما استحق على العميل ويتحمله مجموع تلك المبالغ كلها حوالى ٢١٥٠٠٠٠ « مليونان ومائة وخمسون ألف جنيه » عن مبلغ دين رصيده مليون جنيه يتم سداده على سنة واحدة هل هذا معقول ؟ وهل هذا عدل ؟ وهل هذا ممكن فى أى بلد فى الدنيا وفى أى مصرف فى العالم ؟ الرصيد يتضاعف خلال أحد عشر شهراً لأن العميل لم يسدد القسط الأخير من الدين فى موعده أى بسبب عدم سداد ٨ % من قيمة الدين يتحمل العميل أكثر من ٢٠٠ % من قيمة الدين .

شركة مصر / إيران للفزل والنسج

شركة مشتركة بين مصر وإيران

(ميراتكس)

تأسست في ديسمبر ١٩٧٥ بموجب قانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والقوانين المعدلة له
ويقدر إجمالي الاستثمارات بحوالي (١٦٠ مليون جنيه)

يبلغ رأس مال ميراتكس المدفوع (٥٤,٢٥٠ مليون جنيه) وتوزيعه كالتالي:-

٥١% للجانب المصري ويمثلته:

١ - شركة القابضة للقطن والغزل والنسيج والملابس. ٢ - بنك الاستثمار القومي.

٤٩% للجانب الإيراني ويمثلها

الشركة الإيرانية للإستثمارات الأجنبية.

• الأنشطة الرئيسية لميراتكس هي إنتاج وتسويق غزل القطن والمخلوط بالبوليستر من
نمرة ٤ إلى ١٦٠ إنجليزي مسرح وممشط، مفرد ومزوي، برم نسيج وتريكو، خام ومحروق ومحمر
على كوندزو شلل.

• قد جهزت ميراتكس بأحدث الماكينات من أوروبا الغربية واليابان.

• يقدر الإنتاج السنوي بحوالي ١٠٥٠٠ طن بقيمة ١٥٠ مليون جنيه.

• مصنع الغزل الرفيع:-

الطاقة = ٢٣٦٥٦ مردن

الإنتاج = ٢٦٠٠ طن

الخیوط المنتجة من متوسط نمرة ٦٢ إنجليزي

• مصنع الغزل السميك:-

الطاقة = ٢٢٠٠ روتر

الإنتاج = ٢٥٠٠ طن

الخیوط المنتجة من متوسط نمرة ١٢ إنجليزي

• مصنع الغزل المتوسط:-

الطاقة = ٥٩٦٤٨ مردن

الإنتاج = ٥٢٥٠ طن

الخیوط المنتجة من متوسط نمرة ٢١ إنجليزي

• تبلغ صادرات ميراتكس حوالي (٤٠٠٠ طن سنويا) بقيمة (٢٠ مليون دولار) إلى أمريكا وأسواق

أوروبا الغربية (ألمانيا، الدنمارك، بلجيكا، فرنسا، إسبانيا، إنجلترا، إيطاليا) ودول شرق آسيا

(اليابان، تايوان، كوريا، سنغافورة) ودول شمال أفريقيا (المغرب، تونس).

يبلغ عدد العاملين (٣٢٠٠ عامل) تبلغ أجورهم السنوية ما يقرب من (٢٨ مليون جنيه)

مبادرة حاسب لكل بيت برعاية وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وبالتعاون مع الشركة المصرية للاتصالات



كثير طيفير قسط

بطاقة الأهل حاسب لكل بيت

- اليوم يلتحق كل بيت في مصر أن يمتلك حاسباً إلى أبسط وأيسر الشروط.
- اليوم يتوافر الأهل حاسب لكل بيت.
- يمكنك أن تخصص كل على جهازك من ٥٧٦٠٧٧٧.
- المراكز المشاركة في المبادرة.
- المصروف على بطاقة الأهل حاسب لكل بيت.
- للإستعلام عن المبادرة ١٩ ٩٤٤٦.
- المبرونة في فترات التسديد التي تتراوح بين ٦ أشهر و ٤٠ شهراً.
- مراكز سيطرة منتشرة في القرى والمناطق.
- يمكنك أن تخصص كل على جهازك من ٥٧٦٠٧٧٧.
- المراكز المشاركة في المبادرة.
- المصروف على بطاقة الأهل حاسب لكل بيت.
- للإستعلام عن المبادرة ١٩ ٩٤٤٦.

تمتع بالمحافظات خارج القاهرة والجيزة والإسكندرية ١٠٠ ساعة التردد مجانية في حالة الشراء خلال شهر أكتوبر (تستهلك خلال ثلاثة شهور)

نفسه من حجب التكاليف



الشبكة الأقرب إليك
الأقرب إليك



المصرية للاتصالات
Telecom Egypt

www.nbe.com.eg